الأمم المتحدة

A/59/PV.89

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٨٩**
الجمعة، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فربكه (بلجيكا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البندان ٤٥ و ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/59/2005)

السيد دوبي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للرئيس على عقد هذه المرحلة الثانية من المشاورات غير الرسمية بشأن العملية التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وقد قرأنا بعناية بالغة ذلك الملخص الجيد الإعداد لملاحظاته بخصوص المرحلة الأولى من المشاورات غير الرسمية، الذي صدر في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وأحطنا علماً بما جاء فيه. ونرى أن الإسهامات الثرية للوفود المختلفة والملخص الجيد الذي أعده الرئيس ساعد على التهيئة لمواصلة المناقشة بمزيد من التركيز في المرحلة الثانية من المشاورات.

وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الأمين العام، الذي جعل عنوانه ''في جو من الحرية أفسح'' **(A/59/2005)** وأصدره امتثالاً لطلب الدول الأعضاء بشأن إصدار تقرير مرحلي بعد مضي خمس سنوات على بدء تنفيذ إعلان الألفية.

ونوافق أيضاً على خريطة الطريق التي أعدها الرئيس لإرشادنا إذ ننظر في تقرير الأمين العام في مجمله وخلال المشاورات المواضيعية التي ستعقد في وقت لاحق حول مجموعات المواضيع التي سيجريها الرئيس بمساعدة الميسرين العشرة الذين اختيروا لهذا الغرض. ونشعر بالامتنان بشكل خاص لأن عملية المفاوضات سوف تستمر بشكل مفتوح وشفاف وشامل، حتى تشعر كل الوفود، في نهاية المطاف، بأنها أسهمت صوب تحقيق نتائج ناجحة للجلسة العامة الرفيعة المستوى. ونتعهد بتقديم الدعم للرئيس في قيادته

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-30107 (A)
0530107

للعمل بشأن مشروع القرار الخاص بالتحضير لجلسة الجمعية العامة هذه وتنظيمها.

نشكر الأمين العام على تقريره الحافز للتفكير والمثير حتما للجدل. ونشكره أيضاً على مطالبتنا، نحن الدول الأعضاء، بـ ''اتخاذ القرارات اللازمة'' (A/59/PV.83، الصفحة ٢)، حينما يجتمع هنا رؤساء دولنا أو حكوماتنا في شهر أيلول/سبتمبر. وقد لا تكون لدينا آراء مشابهة بشأن جميع التوصيات الواردة في تقريره، ولكن على الأقل، وفر لنا القاعدة التي نناقش على أساسها التحديات الملحة التي يواجهها المجتمع الدولي الآن، والإجراءات الجريئة والحاسمة المطلوبة. ويعتزم وفد بلدي تناول القضايا التي أثيرت والتوصيات الواردة في التقرير بعقل منفتح.

ونتفق تماما مع الأمين العام على أنه يجب النظر في التقرير بوصفه مجموعة كاملة، وليس بوصفه قائمة نختار منها ما يروق لنا. ونأمل بعد كل هذا الكلام، أن نجد هنا في هذه القاعة أرضية مشتركة بشأن القضايا التي تحتاج إلى التنفيذ العاجل إذا أردنا للأفكار السامية التي توصلنا إليها في عام ٢٠٠٠ أن يكون لها معنى لشعوبنا، الفقير منها أو الغني، النامي منها أو المتخلف النمو. وسنجري هذه المشاورات بغية تبادل الأفكار بشأن مستقبلنا المشترك. إن اتفاق ١٩١ دولة على مستقبل مشترك أمر صعب للغاية، ولكن البقاء ساكنين خشية ألا نصل أبدا إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا أمر أسوأ.

ولذلك نؤيد البيانات التي أدلى بها الممثلون الدائمون لملاوي، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، وماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وجامايكا بالنيابة عن مجموعة ألـ ٧٧.

وسننظر في التقرير بفروعه الأربعة، مثلما أوصى الأمين العام. وفي ما يتعلق بالفرعين المعنونين ''التحرر من الفاقة'' و ''التحرر من الخوف''، نؤمن إيمانا راسخا بأن هناك رابطة بين التنمية وأمننا المشترك. وقد جرى التعبير عن ذلك جيدا في توافق آراء إزولويني، وهو أول موقف أفريقي مشترك اعتمده الاتحاد الأفريقي في الدورة الاستثنائية لمجلسه التنفيذي بتاريخ ٨ آذار/مارس حينما تدارس تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565).

ونؤمن أيضاً، مثلما ورد في تقرير الأمين العام، بأن قضية حقوق الإنسان تستحق الدراسة الدقيقة والمتأنية، وخاصة في ما يتعلق بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان. وينبغي لتشكيل ذلك المجلس وولايته أن يكونا موضع مشاورات إضافية مكثفة.

إن الشواغل الأمنية للمجتمع الدولي هي شواغل حقيقية وتتطلب اهتماما عاجلا. وقد أعلن الاتحاد الأفريقي أيضا موقفه الراسخ بشأن الإرهاب، ونحن نؤيده تماما. ولكن ما يدعونا إلى الشعور حتى بمزيد من الجزع هو التهديدات المروعة التي تشكلها الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تتسبب بتشويه وقتل الكثيرين جداً من المدنيين الأبرياء في أفريقيا وآسيا في العديد من الصراعات هناك التي لم يتمكن المجتمع الدولي بعد من وقفها.

وتكتسي قضية الصراعات ومنعها أهمية محورية إذا أرادت القارة الأفريقية أن تخلص نفسها مما يصاحب ذلك من تدمير لبنيتها التحتية واقتصادها، ناهيك عن المعاناة الكبيرة لعدد كبير من السكان في مناطق الصراع وتشريدهم. ومنع الصراع يكمن في صميم جهود مكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. ولذلك يجب إنعاش جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام عن طريق كفالة أن تتضمن عمليات حفظ السلام القدرة الإضافية على صون السلام بعد انتهاء الأعمال العدوانية بوقت طويل. وتؤيد بوتسوانا إذاً تمام التأييد إنشاء لجنة لبناء السلام تكون لها

صلاحية كافية لتأدية دور مركزي في الاستقرار بعد الصراع.

ومع ذلك، لا يقتصر أمننا المشترك على التحكم بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية أو على وقف انتشار الأسلحة الخفيفة. فأمننا المشترك يتهدده بالقدر نفسه الفقر والتهميش والحكم الرديء وانتشار الأمراض الفتاكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل. ويجب أن نركز في مداولاتنا، سواء كنا نتدارس تقرير الأمين العام أو أفكارنا نحن على التدابير والالتزامات العملية التي يجب أن تتفق عليها الجلسة العامة الرفيعة المستوى وبغية إعطاء زخم إضافي للقضاء على الفقر وتوفير الموارد الضروري استثمارها في قطاع الصحة العامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يهدد الآن حتى بقاء قطاع كبير من سكان بعض الدول. ووفد بلدي مستعد لطرح أفكاره بشأن تلك الأمور.

وأنتقل الآن إلى الفرع من تقرير الأمين العام الذي يتناول المؤسسات العالمية، والذي يشير فيه إلى الحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة بجعل أجهزتها الرئيسية أكثر مساءلة وأكثر ديمقراطية من خلال تحسين أساليب عملها وبإعادة هيكلة الأمانة العامة ومختلف الوكالات. ونعتقد أن تلك الإصلاحات تأتي متأخرة جداً إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل ذات أهمية بينما تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويتضح أن مقترحات إصلاح مجلس الأمن قد تسببت بقدر كبير من الاهتمام في ما بين الدول الأعضاء وعامة الناس، ويوجد ميل كبير نحو وضع تلك المسألة على رأس جدول أعمالنا. ويجب أن نقاوم ذلك الميل وأن نتناول تلك المسألة في وقت واحد مع قضايا أخرى معروضة علينا.

إن تنشيط الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة لصنع القرار، أمر هام للغاية بالنسبة إلى معظمنا. فهي المحفل الذي تتساوى فيه أصوات الدول الكبيرة والصغيرة.

ونؤيد تماما اقتراح الأمين العام بتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يؤدي دورا رياديا في تنسيق تنفيذ سياسات الأمم المتحدة الإنمائية المتسقة.

تلك آراء أولية لوفد بلدي بشأن تقرير الأمين العام. ونتطلع إلى المشاورات والمفاوضات غير الرسمية المثرية للتفكير أثناء استعدادنا لشهر أيلول/سبتمبر.

السيد سويتالسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد بولندا تماما البيان الذي أُدلي به في وقت سابق من هذه المناقشة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، نود أن نبرز بعض النقاط التي أثارها الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أبدأ ببعض التعليقات العامة.

ترحب بولندا مع عظيم التقدير بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آذار/مارس (A/59/2005) فالتقرير برأينا يهيئ أساساً ممتازاً لإجراء مناقشات متعمقة، وللإعداد لنتائج طيبة يسفر عنها مؤتمر القمة الذي ستعقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المقبل. ونحن نشاطر الأمين العام نهجه الكلي الذي يبني على الروابط المشتركة في ما بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وهي أمور يدعم بعضها البعض الآخر بوصفها الدعامات الرئيسية لخطتنا السياسية. وبديهي أنه إذا أردنا أن نحقق إنجازا حقيقياً وأن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين بفعالية، يتعين علينا أن ننجح في إحراز تقدم كبير في جميع المجالات تلك بطريقة تدعمها على نحو متبادل.

ولذلك، نحن مقتنعون بأنه ينبغي النظر في كل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بصورة شاملة. وكلنا نعلم جيداً أن هناك خلافات بشأن أسلوب تقييم التهديدات

والتحديات، وهذه الخلافات تكون واضحة جداً خلال المناقشات التي تجري في هذه القاعة أحياناً. فالبلدان ومجموعات البلدان المختلفة لها مصالح متباينة، وإن كنا نرى أن التقرير يأخذ كل تلك الشواغل والاهتمامات المختلفة في الاعتبار بشكل جيد. ولا بد لنا من تلبيتها جميعها إن كنا نسعى حقاً من أجل نجاح مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

وفي رأي بولندا، فإن بعض التوصيات تحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية وإلى استيفاء بعض التفاصيل. ونذكر على سبيل المثال، مفهوم اللامركزية – وهو مفهوم بالغ الأهمية بالنسبة لنا، إضافة إلى أنه يزداد أهمية. وهناك أمثلة الأخرى، منها مبدأ المشروعية؛ والمساءلة للدول والقادة؛ ومبدأ التضامن؛ والمسؤولية؛ والتشديد على تعزيز الديمقراطية بشكل أقوى.

وإننا نؤيد النهج النموذجي الذي رسمه التقرير؛ فهو يستجيب لمفهوم وضع قانون سياسي جديد للأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين، وهو ما قدمته بولندا في الأمم المتحدة منذ فترة غير بعيدة. ونوافق على ما دعا إليه التقرير من وجوب أن نتحلى بالطموح في عملنا وأن نضمن أن تكون القرارات التي سوف تتخذ في مؤتمر القمة هذا العام جريئة ولا رجعة عنها.

إن ذلك الجزء من التقرير، المعنون ''التحرر من الفاقة''، هو من أهم أجزاء الوثيقة. ونشاطر الأمين العام الأمل في أن يتمخض مؤتمر القمة عن قرارات عملية تهدف إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها على مر السنين، وهو أمر لا غنى عنه إن كان لنا أن نواجه التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن تقرير الأمين العام بما تضمنه من اقتراحات ملموسة وأُطر زمنية محددة في ميدان التنمية يمثل أساساً لتحضير سلس لمؤتمر القمة ويهيئ لأن يتمخض عن نتائج طيبة.

ونوافق تماماً على اعتراف التقرير بالدور الرئيسي للحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون في التنمية، إضافة إلى أهمية ضمان الملكية والشراكة الوطنيتين في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية. ونرحب بتشديد الأمين العام في تقريره على أن مبادئ المسؤولية والمساءلة المتبادلتين للشركاء الإنمائيين أمر أساسي للنهوض بجدول أعمال التنمية ومكافحة الفقر والجوع بنجاح.

وتركيز التقرير على جدول أعمال التنمية وإنعاش جهودنا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يدلل على أن تلك الأمور تقع في صميم جدول أعمالنا السياسي اليوم. وفي نفس الوقت، من المهم أن نضمن معالجة الأهداف الإنمائية للألفية من منظور أشمل، باعتبارها جزءاً من جدول الأعمال الإنمائي الأكبر، بما في ذلك تنفيذ نتائج وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجدول الأعمال لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن مفهوم الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية جدير بتقديرنا العميق. وعلى الأرجح أن تلك هي الصيغة التي ينبغي استخدامها لترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس. ولا بد لنا من أن نجد سبيلاً لترجمة تعهداتنا والتزاماتنا المشتركة إلى استراتيجيات والتزامات وطنية.

ونشاطر الأمين العام تقييمه الإيجابي لمفهوم ''المكاسب السريعة'' باعتبار أنه يمكن أن يحقق قيمة إضافية لجهودنا في مكافحة الفقر والجوع. غير أن التحدي الرئيسي سيتمثل في ضمان استدامة تلك الجهود وفعاليتها، مع مراعاة أن تتكامل مع البرامج الطويلة الأجل.

ومن الأهمية بمكان كذلك أن التقرير قد عالج مسألة الاتساق على مستوى المنظومة. فالتقدم في هذا الميدان

يكتسي أهمية خاصة، لأن جودة الأنشطة العملية والإنسانية على أرض الواقع توفر دليلاً ملموساً على كفاءة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأهميتها.

ويرى وفد بلادي أن الجزء المكرس في التقرير للتحرر من الخوف يتطلب بالغ اهتمامنا. وتعتقد بولندا أنه ينبغي أن يقوم نظام الأمن الدولي على أساس نهج جديد. فعلينا أن نعترف بأنه قد برز مفهوم جديد للأمن ينقل مركز الاهتمام من أمن الدول نحو أمن المواطنين – البشر كأفراد – أي أن ثمة تحوُّلا من مفهوم الدفاع عن الأرض إلى حماية البشر. ومبدأ السيادة ذات المسؤولية لا يشمل المزايا التي تتمتع بها الدولة فحسب، بل إنه ينطوي أيضاً على التزامها بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية ورفاه شعبها، إضافة إلى التزاماتها إزاء الدول الأخرى. ولذلك، فإننا نؤيد المفهوم الناشئ بشأن مسؤولية الحماية الدولية الجماعية، التي يجوز لمجلس الأمن ممارستها في الحالات التي يثبت فيها أن الحكومات ذات السيادة غير قادرة على التصرف أو غير راغبة في ذلك.

ونظراً لشدة حساسية مسألة استخدام القوة، فإننا نشدد على ضرورة أن تبقى المقتضيات الرئيسية للقانون الدولي، كما نصت عليها المادة ٥١ من الميثاق، كما هي دون تغيير. ومع ذلك، فإن التحديات التي نواجهها اليوم تضطرنا إلى صياغة أفكار وتصورات جديدة يمكن أن تؤدي إلى تفسير جديد لذلك المفهوم. وبولندا تعتبر الاقتراح الداعي إلى وضع مبادئ توجيهية لمجلس الأمن بشأن استخدام القوة فكرة واعدة. ومن الواضح لنا أن المبادئ التوجيهية المقترحة سوف تقتصر على نطاق اختصاص المجلس ولن تؤثر على استخدام القوة بوجه عام، ولاسيما حق الدفاع عن النفس.

وبولندا تؤيد مفهوم الأمن الجماعي تأييداً كاملاً. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات بشأن وضع استراتيجية عالمية جديدة ضد الإرهاب، بحيث تشتمل على تعريف للإرهاب مع اعتماد اتفاقية شاملة بنهاية الدورة الستين للجمعية العامة.

أما بالنسبة للجزء الخاص بحرية العيش في كرامة، فإننا نود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام الذي أقر بأهمية حقوق الإنسان وسيادة القانون لا كمبدأ فحسب، بل كعنصر رئيسي يضمن الأمن والتنمية. ونلاحظ بعين الرضا أن الأمين العام، كوفي عنان، قد شدد في تقريره على دور مجتمع الديمقراطيات، الذي أنشئ في وارسو في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والذي يضم في عضويته الآن زهاء ١٢٠ دولة. وعلى مدى الأعوام الستين الماضية، شهدنا العديد من الأمثلة عبر العالم حيث أصبحت الديمقراطية شرطاً مسبقاً لا غنى عنه للحكم الرشيد وسيادة القانون. كما أنها ضمانة لاحترام معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبولندا، من جانبها، ملتزمة بمواصلة انخراطها في النهوض بالديمقراطية وقيمها، إضافة إلى تعزيز مجتمع الديمقراطيات وتوطيده. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعمنا لإنشاء صندوق للديمقراطية لمساعدة الدول التي تحتاج إلى مساعدة في بناء حكومات ومجتمعات ديمقراطية.

أخيراً، أود أن أبدي بضع ملاحظات بشأن الإصلاح المؤسسي. فكما ذُكِر في مناسبات سابقة، تؤيد بولندا إجراء إصلاح شامل وعاجل لمجلس الأمن، بما في ذلك التوسيع الضروري لعضويته في الفئتين. ويجب أن يكون المجلس أكثر تمثيلاً، وبالتالي أكثر شرعية وفعالية.

وفي هذا الصدد، فإن بولندا لا تحبذ إجراء أي تغييرات في طبيعة نظام المجموعات الإقليمية أو تكوينها. وفي الوقت الحالي، فإننا مقتنعون بأن تخصيص مقعد غير دائم

إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية في مجلس أمن موسع يعتبر الحد الأدنى حفاظاً على التوازن والتوزيع العادل للمقاعد.

وتشديدا من بولندا على الحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان ضمن إطار الأمم المتحدة، فإنها تميل إلى الموافقة على الاقتراح باستحداث مجلس حقوق الإنسان كجهاز من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. ومن الضروري برأينا، إعطاء هذه القضية أولوية أعلى في هذه الممارسة. وفي الوقت ذاته، نشاطر العديد من الوفود أملها المعرب عنه بأننا سنحصل عن قريب على مزيد من التفاصيل عن ذلك الاقتراح من الأمانة العامة. وننتظر بنفس القدر من الاهتمام تقديم الأمين العام تفاصيل عن طرائق عمل لجنة بناء السلام – هيئة تقوم إليها حاجة كبيرة جدا في منظومة الأمم المتحدة.

قبل بضع ساعات تجمع الملايين من الناس في روما ومن جميع أرجاء العالم لإلقاء نظرة الوداع على جثمان البابا يوحنا بولس الثاني. إن الإرث الذي تركه غني وهائل وسيظل معنا سنوات عديدة. وأحد عناصر ذلك الإرث هو إيمانه بأن نظاما دوليا عادلا ينبغي أن يستند إلى القيم – قيم نتشاطرها جميعا، قيم مشتركة تتجاوز التقسيمات بين القارات والمناطق، والتقسيمات بين الأديان والإيديولوجيات وأي تقسيمات أخرى. تلك القيم ينبغي أن تشكل جوهر النظام الدولي.

ينبغي ذكر قيمتين على وجه الخصوص هما الحرية والتضامن: الحرية بجميع جوانبها، حسبما وصفها الأمين العام ببراعة، التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف وحرية العيش في كرامة. كما أن التضامن ينبغي أن يُفهم بمعنى واسع، معنى يذهب إلى أبعد مما نقرنه عادة بتلك اللفظة، التي غالبا ما تستعمل بمعنى المساعدة المالية أو الاقتصادية. وبدلا من ذلك ينبغي أن تعني التضامن مع كل المحتاجين: مع الناس المضطهدين ومع الأمم المنكوبة بالكوارث الطبيعية أو الأعمال الإرهابية أو الكوارث الأخرى.

إن النظام العالمي الذي نبذل جهدا حثيثا لبنائه ينبغي أن يكون له مقصد؛ ينبغي أن يكون قائما على أساس أخلاقي متين. لقد كان البابا يوحنا بولس الثاني مؤمنا كبيرا بالأمم المتحدة. لكننا نعلم جميعا أن الأمم المتحدة ستكون مركزية في هذا النظام الدولي الناشئ الجديد إلى الحد الذي تتمكن فيه من اعتناق تلك القيم ووضعها في صلب أنشطتها. علينا أن نتعلم كيف نستخدم الأمم المتحدة لرفع لواء الحرية من دون فرضها، وللنهوض بالتضامن من دون إعفاء الدول من مسؤولياتها.

يجب أن يكون البشر، الإنسان الفرد، في مركز أنشطتنا. ذلك هو المقياس النهائي لنجاحنا والمقياس النهائي لفعالية منظمتنا. وقد يبدو ذلك تافها، ولكن قد يكون من المعقول التذكير بتلك الحقيقة المجردة بين وقت وآخر لأن الممارسة التي نباشر بها الآن تكتسي أهمية خاصة. ومؤتمر القمة المقبل بالنسبة لبولندا، ليس مجرد مؤتمر قمة آخر. وليس مجرد وثيقة سياسية أخرى سنقوم بصياغتها. إنه سيشكل اختبارا هاما لمصداقية منظمتنا ولقدرتنا على تكييفها مع التحديات المعاصرة والمستقبلية. وستكون له آثار عميقة على مستقبلنا. ولهذا السبب سمحت لنفسي بالإعراب عن الفلسفة الواسعة التي توجه موقف بولندا وأنشطتها في هذا المحفل.

والخلاصة، إن الرسالة التي أجلبها من وارسو بسيطة جدا: إن بولندا مستعدة لتقديم مساهمة بناءة ونشيطة في العمل القادم.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بداية أن أعرب، باسم حكومة وشعب أوزبكستان، عن عميق تعازينا بمناسبة رحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وبمناسبة رحيل سمو الأمير رينييه الثالث.

يود وفد أوزبكستان أن يكرر عبارات التقدير التي تم الإعراب عنها للأمين العام كوفي عنان على تقريره المستفيض (A/59/2005)، الذي يتضمن خطة عمل مقترحة لإصلاح نظام العلاقات المتعددة الأطراف للقرن الحادي والعشرين. وينعكس في التقرير عدد من النتائج والنهج الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وفي تقرير مشروع الألفية. إنه تواصل منطقي للعملية التحضيرية الشاملة للحدث الهام المقبل، مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

يرد في تقرير الأمين العام عدد من الاقتراحات والتوصيات البناءة للتقدم في المجالات الثلاثة المترابطة: التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وإننا نؤيد نتيجة التقرير بأن هذا يمثل بحق فرصة تاريخية لتعزيز الدول عن طريق تعبئة جهودنا الجماعية في تلك المجالات. إن الحاجة الملحة إلى إصلاح الأمم المتحدة بصفتها المنظمة الدولية العالمية تقتضي منا أن ننسق جهودنا.

لقد أعلنت أوزبكستان، في الاجتماعات السابقة للجمعية العامة، عن آرائها بشأن عدد من المقترحات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير مشروع الألفية والمتناولة أيضا في تقرير الأمين العام. وسيدلي وفدنا بمزيد من التعقيبات المحددة أثناء المشاورات الموضوعية للجمعية.

أود اليوم أن أدلي ببعض التعقيبات العامة. أولا، فيما يتعلق بالنهوض بالتنمية، نؤيد مقترحات الأمين العام بخصوص التزامات كل من البلدان النامية، التي ينبغي أن تضطلع بمسؤولية تنميتها هي، والبلدان المتقدمة النمو، التي ينبغي أن تساند الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإقامة نظم تجارية إنمائية المنحى وتعزيز تدابيرها لتخفيف الديون. ذلك النهج المتوازن يعبر عن رؤيتنا للكيفية التي ينبغي أن يتم التعامل بها مع القضية.

ثانيا، يعبر التقرير بأمانة عن قلق المجتمع الدولي من الافتقار إلى رؤية جماعية للقضاء على التهديدات. وفي ذلك السياق، يتمشى اقتراح الأمين العام بالتوصل إلى توافق أمني جديد – على أن الخطر الذي يهدد واحدا منا هو خطر يهددنا جميعا – مع وجهة نظرنا حول الطريقة التي يجب التعامل بها مع التهديدات والتحديات، والتي وصفها رئيس جمهوريتنا في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ (انظر A/55/PV.7).

ولكننا نعتقد أن التوصيات المتعلقة باتخاذ مجلس الأمن لقرار يحدد مبادئ استخدام القوة تتطلب المزيد من المناقشة، مثلما تتطلب المبادئ نفسها، لأن الدول الأعضاء قلقة جدا إزاء تلك المسألة. والتوصل إلى تعريف للإرهاب الدولي – الذي لا يوجد حتى توافق آراء بشأنه – يكتسي أهمية مماثلة.

ويسرُّنا بشكل خاص أننا بالفعل قد نفّذنا، حتى قبل بدء الدورة الستين للجمعية العامة، إحدى توصيات التقرير: فاللجنة المخصصة المعنية بالإرهاب الدولي أقرت نص مشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وينبغي الإشادة بالعمل الذي قامت به جميع الوفود بشأن هذا النص، خاصة وفد الاتحاد الروسي الذي استهل العمل على هذه الوثيقة.

ونأمل تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي من خلال دخول تلك الاتفاقية حيز النفاذ، وأيضا من خلال إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. كما نأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من تجاوز خلافاتها المتعلقة بأحكام مشروع اتفاقية شاملة

للإرهاب الدولي، وأن نعتمد هذه الاتفاقية ضمن الإطار الزمني الذي اقترحه الأمين العام.

أود الآن أن أعلّق على التوصيات المتعلقة بالإصلاح في مجال حقوق الإنسان. تؤيد أوزبكستان الملاحظة الواردة في التقرير ومفادها أن أحد الأغراض الرئيسية للمنظمة هو حماية حقوق الإنسان. وتفي أوزبكستان دائما بالتزاماتها الدولية بوصفها طرفا في أكثر من ٦٠ صكا دوليا في هذا المجال، بما فيها الصكوك الستة الرئيسية. ولكننا نعتقد أن هناك اتجاها متزايدا نحو تسييس حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، واتجاها من بعض الحكومات نحو اتخاذ نهج انتقائي في التعامل مع حالات حقوق الإنسان. ونعتقد أن لذلك الاتجاه أثرا سلبيا على مبدأ الموضوعية لدى المنظمة. وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى زيادة النظر في الاقتراح الداعي إلى إنشاء صندوق للديمقراطية وإنشاء منصب مقرر خاص يقدم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان عن ملاءمة تدابير مكافحة الإرهاب للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وبالطبع يجب أيضا أن نضمن لإصلاح لجنة حقوق الإنسان أن يقلل من التسييس داخل تلك الهيئة. والغرض من هذا الإصلاح هو في نهاية المطاف، تعزيز صلاحية اللجنة وطابعها الاحترافي. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماما أكبر لاقتراح الفريق الرفيع المستوى الداعي إلى تعديل اللجنة بغية إعطائها عضوية عالمية.

وكما قيل في جلسات سابقة، من المؤكد أن الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة ينبغي أن يراعي مقترحات الأمين العام في هذا المجال – وهي مقترحات نرحب بها.

وفي ما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، علينا بالطبع أن نأخذ ضرورة تعزيز سلطته وفعاليته في الاعتبار، وكذلك الحاجة إلى ضمان التمثيل العادل لبلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين في كلتا فئتي العضوية.

ختاما، أود أن أؤكد على أنه ينبغي النظر في كل المقترحات الواردة في التقرير وتنفيذها على أساس أكبر قدر ممكن من الاتفاق بين الدول الأعضاء. ويجب أن نضمن مشاركة جميع الدول في العملية التحضيرية، مما يضمن لنا جدول أعمال لمؤتمر القمة محددا بوضوح وواقعيا.

السيد باتار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بخالص تعازي وفدي إلى بعثة المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وإلى البعثة الدائمة لإمارة موناكو بالرحيل المفجع لصاحب السمو الأمير رينييه الثالث. ونتشاطر مشاعر الحزن التي أُعرب عنها إزاء فاجعة فقدان هذين الزعيمين.

أود أن استهل بياني بشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمشاركتنا في جولة أخرى من المشاورات الصريحة والمفتوحة في الفترة التي تسبق انعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر. وأشيد بكم أيضا على قيادتكم وعلى الطريقة النموذجية التي تديرون بها مداولاتنا. ويمكنكم التأكد، سيدي، من دعم وفدي ومساعدته لكم بالكامل أثناء قيامكم بعملكم الهام.

ويؤيد وفدي بشدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ماليزيا وجامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

تدرس حكومة منغوليا الآن على نحو وثيق تقرير الأمين العام (A/59/2005). ولذلك سأقتصر على تقديم بعض الملاحظات التمهيدية بشأن مسائل ذات أهمية رئيسية لنا. وسأعبر عن موقف حكومتي بتفصيل أكبر أثناء المشاورات المواضيعية التي سيجريها الميسرون في وقت لاحق من هذا الشهر على أساس المجموعات المواضيعية الأربع في التقرير. ولن أكرر وجهات النظر التي أعرب عنها وفدي من قبل

أثناء جولة المشاورات السابقة بشأن بعض المسائل المعروضة علينا.

إننا نعتبر مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر حدثا ذا غرضين. فالغرض الرئيسي منه إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وفي مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل الاتفاق على إجراءات والتزامات ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف السامية ضمن الإطار الزمني المحدد واتخاذ قرارات بهذا الشأن. والغرض الثاني هو التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن تصدينا الجماعي لتحدياتنا الجديدة والقديمة التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان، وأيضا بشأن إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي مقدمتها الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة طليعية، حتى نجعلها أكثر فعالية وأهمية في أداء المهام الجسام التي نواجهها اليوم.

وأرى أن الأمين العام قد نجح إلى حد كبير في مهمة تقديم رؤية متوازنة عن كيفية معالجة الهموم الرئيسية للمجتمع الدولي. وتقدر منغوليا بشدة تصميم الأمين العام على تهيئة المنظمة العالمية بشكل أفضل للتصدي لتحديات وتهديدات الألفية الجديدة، وهي ترحب بتقريره الوافي باعتباره أساسا سليما لإجرائنا المزيد من المشاورات والمفاوضات.

وتؤيد منغوليا بالكامل التركيز المماثل للأمين العام على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ففي الواقع، لا يمكن فصل حقوق الإنسان عن التنمية والأمن؛ إذ أنها مترابطة بشكل راسخ وتعزز بعضها البعض بشكل متبادل.

ويعلِّق وفدي أهمية قصوى على المسائل الإنمائية المدرجة في فرع ”التحرر من الفاقة“. ونعتقد أن الأمين العام قد قدم مجموعة من التوصيات الهامة والقابلة للتحقيق والتي إذا نُفذت يمكنها أن تعبئ المجتمع الدولي حتى يتصدى للتحديات الإنمائية التي تواجهها البشرية. والمطلوب الآن من الدول الأعضاء أن تستجيب من خلال دعم المقترحات والوفاء بالالتزامات.

ويشدد التقرير على الحاجة الملحة إلى مواصلة العمل للحد من الفقر وتحقيق جميع أهداف التنمية المتفق عليها والتي تجسدها الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤيد وفدي دعوة الأمين العام إلى زيادة المعونة وتعزيز فعاليتها، وإلى انفتاح التجارة وتحسين الحكم، بما في ذلك احترام سيادة القانون، وكلها أمور تؤيدها منغوليا بشدة.

ونردد دعوة التقرير لجميع البلدان إلى الوفاء بوعودها بغية تحقيق حكم فعال والوفاء تماما بجميع التزامات المعونة، بما في ذلك – في مرحلة أولية على الأقل – مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة التخفيف من عبء الديون، مثلما عبّر عنه توافق آراء مونتيرى. ونؤيد أيضا نداء التقرير ببناء القدرة في البلدان النامية، وتعزيز الاستراتيجيات الوطنية، وتحسين مناخ الاستثمار الخاص، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية لأجل تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

وتؤيد منغوليا رؤية الأمن الجماعي الواردة في تقرير الأمين العام. ويتضمن التقرير عددا من التوصيات المهمة والطموحة جداً المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين وهي تستحق أن ننظر فيها بأكبر قدر من الجدية.

ونؤيد الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب القائمة على خمس دعائم. ومما يثلج الصدر أن دعوة الأمين العام إلى إتمام اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي من دون إبطاء قد تمت الاستجابة لها مؤخرا، حيث أن الجمعية العامة ستعتمد مشروع الاتفاقية في القريب العاجل. ويحدوني أمل صادق أن تدخل هذه الاتفاقية حيز

النفاذ بأسرع أسلوب ممكن. وبنفس الروح من التوافق وتوافق الآراء، ينبغي أن نسرّع عملنا بشأن اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب لكي نتمكن من اعتمادها قبل انتهاء الدورة الستين، فنزيد بذلك من تعزيز الإطار القانوني الدولي ضد الإرهاب.

ولقد أعاد التقرير التأكيد مجددا على أهمية التقدم والالتزام الحقيقي بنزع السلاح وعدم الانتشار في مجال أسلحة الدمار الشامل. ويتطلع وفد بلدي إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيوفر لنا فرصة طيبة لكي ننخرط في النظر المتعمق في سبل ووسائل التصدي للتحديات التي يواجهها النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترامها كانا من ضمن المقاصد السامية التي أعلنتها شعوب الأمم المتحدة حينما اتحدت في تصميمها على إنشاء هذه المنظمة العالمية. وتلك المقاصد، المكرسة في المادة الأولى من الميثاق، هي ما يجب على الدول الأعضاء أن تفي به لدى تحقيق تطلعات شعوبها. ولذلك، فإن الاهتمام الذي أولاه الأمين العام في تقريره لقضية تعزيز نظام حقوق الإنسان وإطاره المؤسسي قد جاء في الوقت المناسب تماما. ومن الجدير بالذكر، أنه حتى تلك المبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق لها دوافعها.

ومنغوليا، بوصفها الدولة المضيفة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وبوصفها دولة مشاركة في مجتمع الديمقراطيات، ترحب بالأهمية التي أوليت للديمقراطية في التقرير وبصندوق الديمقراطية المقترح إنشاؤه.

وهناك بعض القضايا الدائمة التي ما فتئت تتكرر بلا انقطاع لسنوات عديدة. ومع ذلك، فإن البعض يقولون إن هذا التكرار موضع الإصرار هو في حد ذاته إشارة مقلقة بوجود أمور هامة لم نلتفت إليها – وهو عمل قد حان منذ أمد طويل موعد إتمامه. ومن أهم الأمثلة على ذلك توسيع مجلس الأمن، وهي قضية ظل يناقشها العديد من الوفود لأكثر من عشرة أعوام. وهنا اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى موقف بلدي من تلك القضية – وهو موقف معروف لجميع الأعضاء.

لقد أيدت منغوليا بثبات توسيع مجلس الأمن على نحو عادل ومنصف بزيادة عدد كل من المقاعد الدائمة والمنتخبة، وفي الوقت نفسه كفالة نصيب عادل للملكية المجلس لبلدان من العالمين النامي والمتقدم النمو على حد سواء. وحثّنا الأمين العام، نحن الدول الأعضاء، على النظر في النموذجين ألف وباء، اللذين اقترحهما الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، أو ”أي مقترحات صالحة أخرى من حيث الحجم والتوازن اللذين نشآ على أساس أي نموذج من النموذجين“ (A/59/2005، الفقرة ١٧٠). بعبارة أخرى أن النموذجين ألف وباء لم يحر تقديمهما كرزمة تقبل كلها أو ترفض كلها. ومما يثلج صدرنا أن نذكر أن بعض الدول التي تتطلع إلى الحصول على مقاعد دائمة تعبر الآن عن آرائها بشأن احتمال إدخال بعض التعديلات على النموذج ألف المقترح بغية الاحتفاظ بنظام المجموعات الإقليمية الحالي أو زيادة عدد المقاعد المقترحة غير الدائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول التي فضّلت النموذج باء قد بدأت الآن تتكلم عن صيغة محسنة لهذا النموذج. ويرحب وفد بلدي بهذه المرونة من كلا الجانبين ويأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من إيجاد تركيبة مقبولة. ونحن مستعدون للنظر في أي اقتراح على أساس النموذج ألف يحظى بتوافق في الآراء واسع النطاق

ولتأييده أو أن يكون على الأقل يحظى بأكبر تأييد ممكن من الدول الأعضاء.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد موقف وفد بلدي بأنه من الضروري على الإطلاق أن تنجح الجلسة العامة الرفيعة المستوى في شهر أيلول/سبتمبر نجاحا حقيقيا. ومن اللازم أن يضعنا ذلك الاجتماع على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يضع الأمم المتحدة ومنظومتها على أرض صلبة قدر الإمكان في القرن الحادي والعشرين. وقد تكون لدينا مواقف وطنية مختلفة ومفاهيم مختلفة بشأن كيفية المضي قُدما؛ ولكن الأمر المشترك بيننا هو تحقيق هدفنا المشترك بجعل عالمنا عالما أفضل وأكثر أمنا وعدالة ورخاء.

قد يكون العمل الذي ينتظرنا في الأشهر المقبلة صعباً ومؤلما وقد يبدو أنه لا يؤدي بنا إلى أي مكان، ولكن يجب ألا ننسى أبداً أن ما نفعله هو بذل كل جهد ممكن، ونقتبس كلمات من الأمين العام كوفي عنان، ''أن نسلم إلى أبنائنا تركة أنصع مما ورثه أي جيل سابق''. (المرجع نفسه، الفقرة ١). ويتطلع وفد بلدي إلى الانخراط في مشاورات بناءة ومفتوحة قبل شهر أيلول/سبتمبر في روح من التوافق والاحترام والتفاهم المتبادلين.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن وفد بلدي، عن خالص التعازي لبعثة الكرسي الرسولي وبعثة بولندا بوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، أحد أبرز شخصيات القرن العشرين وأول بابا سلافي في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، والذي نال احتراما كبيرا في بلغاريا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لبعثة موناكو بوفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإستونيا بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية الجديرة بأن تنتخب لشغل مقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن.

وأعرب لرئيس الجمعية العامة عن شكر بلدي على تهيئة الظروف الجيدة لمناقشة مستقبل المنظمة. وبفضل طاقته ومهارته، تأخذ مناقشتنا شكلا جيداً وتعد بنتائج ملموسة. ولن يدخر وفد بلدي جهدا في ذلك الصدد.

قبل عدة أيام، اجتمع وزير خارجية بلغاريا، السيد سولومون باسي، مع الأمين العام كوفي عنان وأعرب له عن كامل تأييد بلدي لتقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A59/2005). وشكر الوزير الأمين العام على قيادته السياسية والأخلاقية في وقت حرج تمر به المنظمة. واليوم أتشرف من على هذا المنبر أن أؤكد مجدداً التأييد الراسخ لأنشطة الأمين العام ولرؤيته للمنظمة.

وتؤيد بلغاريا فلسفة التقرير بدون تحفظ، وتوافق على تحليله للتحديات التي تواجهنا، وترحب بالحلول التي يقترحها. ويقدم التقرير مجموعة من الأفكار الجريئة والإبداعية في كثير من الأحيان بشأن مستقبل الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية فريدة مسؤولة عن النهوض بالتنمية وحماية البيئة، وصون السلم واحترام حقوق الإنسان.

ويشدد الأمين العام على الترابط بين تلك الميادين الرئيسية الثلاثة. ونحن نؤيد ذلك النهج، الذي يتصف ببعد النظر والواقعية ويسمح لمناقشتنا بإحراز تقدم نحو التوصل إلى حلول واقعية لمشاكل حقيقية. وفي واقع الأمر، هناك الكثير على المحك في هذا الصدد. وعلينا أن نغتنم العملية الديناميكية التي بدأت في الشهور الأخيرة لمواءمة الدور المركزي للأمم المتحدة في منظومة المؤسسات المتعددة الأطراف. وبطبيعة الحال، تحتاج بعض التوصيات الواردة في

التقرير إلى مزيد من الدراسة، وتقع تلك المسؤولية على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء. وخلال الأسابيع والأشهر القادمة، ستظل شعوبنا تتطلع إلينا بغية صون– بل وتوطيد – الطابع الموحد لمنظمتنا وتعزيز فعالية أعمالها.

أود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة على مختلف فصول التقرير، مع احتفاظي بالحق في العودة إليها بمزيد من التفصيل في وقت لاحق.

فيما يتعلق بالتحرر من الفاقة، يوافق وفدي تماماً على التحليل المتعمق للاتحاد الأوروبي. فالأهداف الإنمائية للألفية تستلزم الإرادة السياسية لدى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أيضاً. وبلغاريا، البلد المنضم إلى الاتحاد الأوروبي، تعمل الآن على بناء قدرتها كبلد مانح في المستقبل، كما تعكف على إيجاد الآليات لإدارة المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويعتقد وفد بلادي أن الإصلاحات المؤسسية التي اقترحها الأمين العام تتمشى مع الأهداف الطموحة التي حددناها. وفكرة إصلاح المجالس الثلاثة – مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الجديد لحقوق الإنسان – تتفق تماماً مع رأينا بشأن الأولويات الرئيسية الثلاث لعمل الأمم المتحدة – أي التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن يحقق الإصلاح توازناً ملائماً بين تلك الأجهزة الرئيسية الثلاثة مع إشراك أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في عملها بصورة دائمة.

وبلغاريا، التي عانت طويلاً في الماضي من الآثار المدمرة للاستبداد على حقوق الإنسان، ترحب ترحيباً حاراً بفكرة إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان يُنتخب أعضاؤه بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة. وبلدنا يلتزم الآن بأكثر المعايير صرامة وتشدداً في ميادين الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان. وولاية هذا المجلس الجديد ينبغي أن تضمن إيلاء الأمم المتحدة الأولوية القصوى لمسائل حقوق الإنسان. وبالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، يمكن لهذا المجلس أن يساعد على تلافي الأزمات الإقليمية، لا سيما الأزمات الداخلية، ويمكن أيضاً أن يكون بمثابة آلية للإنذار المبكر في حالات الأزمات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والواسعة النطاق. وينبغي زيادة توضيح دور المفوض السامي لحقوق الإنسان ومسؤولياته وتعزيزها. وأخيراً، ينبغي لهذا المجلس أن يضمن درجة عالية من المشاركة في أعماله من جانب منظمات المجتمع المدني العاملة في ذلك المضمار.

وفي هذا السياق، يعتقد وفد بلادي أن تطبيق مفهوم ”المسؤولية عن الحماية“ سيمثل خطوة كبيرة إلى الأمام نحو منع الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى التي ترتكب ضد البشرية. ويجب أن يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره وأن يتمكن من العمل في مثل هذه الحالات، وخاصة عندما تكون الحكومات الوطنية عاجزة عن توفير الحماية الدنيا لمواطنيها أو حين تخرج الحالة في بلد ما عن نطاق السيطرة ولا توجد قيادة حقيقية.

وقد أعربت بلغاريا في السابق عن تأييدها لفكرة الأمين العام الداعية إلى إنشاء هيئة لبناء السلام تعوض ولايتها عن أي أوجه قصور في النظام الراهن. ويجب أن تكون تلك الولاية قادرة على ضمان ألا تكون هناك رجعة عن السلام حال إرسائه في منطقة أو بلد ما. وفي حقيقة الأمر، فقد شهد التاريخ الحديث مراراً كيف تندلع الصراعات مجدداً بعد تسويتها أحياناً جراء عدم إيلاء المجتمع الدولي اهتماماً بحالات ما بعد الحرب، التي كثيراً ما تتصف بهشاشة مؤسسات الدولة وضعف حالتها الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أن تعمل تلك الهيئة مع الأجهزة الرئيسية ذات الصلة في الأمم المتحدة وأن تضمن قدراً أكبر من التنسيق فيما بينها. أما بالنسبة لتكوينها، فإننا نرى أنه ينبغي له ألا يكون نسخة أخرى من مجلس الأمن.

وما فتئت بلغاريا تعتبر إصلاح مجلس الأمن مجرد جانب واحد من الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ولا نغالي فيما يتعلق بأهمية تنشيط الجمعية العامة، وهو ما ينطبق أيضاً على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة. وتركيزنا جميعاً الآن يكاد ينصب حصرياً على إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر طبيعي تماماً.

إن موقف بلغاريا والغالبية العظمى من أعضاء المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية معروف جيداً. فأي زيادة في عدد أعضاء المجلس المنتخبين يجب أن تضمن تمثيلاً عادلاً ومتناسباً لمجموعة أوروبا الشرقية، التي ينبغي أن تحظى بمقعد إضافي غير دائم واحد على الأقل. ويسر وفد بلادي أن الأمين العام لا يؤكد في تقريره مجدداً على فكرة محاولة دمج المجموعتين الأوروبيتين، إذ لم تكن هذه بالفكرة الصائبة.

وبالنظر إلى أن النموذجين ألف وباء لا يأخذان في الاعتبار الاقتراح المقدم من مجموعة أوروبا الشرقية، فإن بلادي تعتبرهما غير مقبولين بصورتهما الحالية.

لقد زودنا تقرير الأمين العام بأداة عمل ممتازة، وبلغاريا ممتنة له عميق الامتنان. وبغية ضمان نجاح مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر المحوري، وضمان مستقبل ناجح للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف بوجه عام، علينا نحن الدول الأعضاء، أن نبذل جهداً كبيراً لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاتفاق. لكن، علينا أن نستخدم مخيلتنا وأن نتحلى بالإبداع. لا بد لنا أن نعمل. فهل يمكننا التوفيق بين وجهات النظر شديدة التباين؟ هل يمكن أن نتوخى التوصل إلى اتفاق واسع، أو حتى توافق في الآراء؟ وهل هذه التطلعات واقعية؟ ورداً على تلك الأسئلة، سأقتبس من جان – بول سارتر، الذي قال مخاطباً طلبة السوربون عام ١٩٦٨: ”كونوا واقعيين؛ واطلبوا المستحيل“.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كازيخانوف (كازاخستان).

السيد هوري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفد بلادي البيانات التي أدلى بها رئيس حركة عدم الانحياز، ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورئيس المجموعة الأفريقية للشهر الحالي، ونائب رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وإننا نقدر فرصة هذه المشاورات غير الرسمية بشأن تقرير الأمين العام، المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“، وإذ نشرع في الاستعدادات الجدية للحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حيث تُدعى الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات جريئة حقاً.

ووفدي يشاطر الوفود الأخرى الإعراب عن الشكر للأمين العام على تقديمه هذا التقرير في الوقت المناسب، مما مكّن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الانخراط في تفاعل مفيد وبناء يستهدف ضمان التوصل إلى نتائج حاسمة في مؤتمر القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تلك المناسبة التي نعتبرها فرصة بالغة الأهمية.

ويعرب وفدي عن خالص تقديره للرئيس على تقديمه خريطة طريق للمشاورات العامة والمواضيعية طيلة شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو بغية توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة النهائية. كما يرغب وفدي أن يحييه على التزامه الدائب بعملية تحضيرية تجري بطريقة شفافة ومفتوحة وشاملة، ويتعهد بدعمه ودعم الميسرين الذين تم تعيينهم لتقديم مساهمة بناءة.

يود وفدي أن يؤكد فهمه بأن التركيز الأولي للحدث الرفيع المستوى في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٩١/٥٨ و ١٤٥/٥٩، يجب أن

يكون استعراض تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج أكبر المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة.

لقد أشاد وفدي في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بفريق مشروع الألفية على الجهود الهائلة التي بذلها في تطوير خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت بعض التوصيات الواردة في تقرير مشروع الألفية جرى تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام، فإننا نأمل أن نتمكن خلال المشاورات والعملية التحضيرية من أن نعود إلى بعض المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير مشروع الألفية التي لم يتم تسليط الضوء عليها في تقرير الأمين العام لكنها تتسم بنفس القدر من الأهمية للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد شدد إعلان الألفية على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. إلا أنه، بعد مرور خمس سنوات، ورغم التزامات المجتمع الدولي ووجود شتى السياسات والبرامج للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن أفريقيا تظل في بؤرة الأزمة بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإن تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإلغاء الديون وتحسين الوصول إلى الأسواق والمساعدة الإنمائية الرسمية المعززة والتدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية تشكل بالفعل تحديات هائلة للقارة، ويجب التصدي لها بطريقة شاملة وكلية.

ويرى وفدي أنه ينبغي لنا أثناء العملية التحضيرية أن نعتمد نهجا واضحا لترجمة الالتزامات المعلنة منذ وقت طويل إلى وسائل تنفيذ مناسبة يعول عليها. إن التنمية تكمن في صلب اهتمامات القارة الأفريقية، وبالتالي فإننا نؤمن بأن المطلوب الآن هو التقدم باقتراحات عاجلة وتوصيات عملية المنحى حول قضايا التنمية.

ويود وفدي أن يذكّر بأنه على الرغم من أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (الشراكة الجديدة) قد حظيت بترحيب واسع من جانب المجتمع الدولي بصفتها منبرا للتنمية الأفريقية وجرى تعزيزها بقرار الجمعية العامة ٢/٥٧ المتخذ في عام ٢٠٠٢، فإنها لا تزال تواجه صعوبات في تعبئة الموارد المحلية والخارجية لإضفاء الطابع التشغيلي على الشراكة وبلوغ الأهداف الإستراتيجية التي تحددها. وإننا نرى العملية التحضيرية للحدث الرفيع المستوى كفرصة متجددة لإزالة العقبات الرئيسية والاتفاق على وسائل تنفيذ تشغيلية واضحة لكفالة الدعم الملموس والفعال للشراكة الجديدة.

وفيما يتعلق بتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية، ينوه تقرير مشروع الألفية بأنه قد تظل أمامنا فجوة مالية حتى لو تم الوفاء بالالتزامات السابقة للمساعدة الإنمائية الرسمية خلال السنوات الخمس المقبلة. ويكمن التحدي في إيجاد موارد إضافية وابتكار مصادر للتمويل، مثل مرفق التمويل الدولي المقترح للصرف المسبق للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيره من الآليات المالية المقترحة؛ تلك الأمور بحاجة إلى معالجتها بصورة مناسبة.

ويرحب وفدي بنفس القدر بدعوة الأمين العام إلى جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للوفاء بالتزامها الإنمائي والى إتمام المفاوضات في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦. ويرغب وفدي في التأكيد على أن من الضروري للأبعاد الإنمائية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن يتم الوفاء بها. ونشدد أيضا على الحاجة إلى إقامة تعاون مفيد يجمع جهود مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والوكالات الإنمائية

الأخرى لمساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على زيادة حصتها من التجارة العالمية، كمسار ضروري نحو الرفاهية.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، يشاطر وفدي الرأي بأن الهدف الأساسي للإصلاحات ينبغي أن يكون تعزيز قدرة المنظمة على أن تعبر بفعالية عن الرؤية المشتركة وتثبيت قدرتها على الوفاء بفعالية بمطامح عضويتها وتحسين الحياة اليومية للناس الذين تخدمهم هذه الهيئة العليا مباشرة في كل أرجاء العالم. ويتطلع وفدي إلى إجراء مناقشات مفيدة بناءة أثناء العملية التحضيرية حتى تحظى الأمم المتحدة فعلا بما تحتاجه لمواجهة التحديات التي تواجهها على شتى الجبهات.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، يكرر وفدي اعتقاده الراسخ بأن مجلس الأمن بعد إصلاحه يجب أن يستند إلى تمثيل أوسع وشفافية أكبر وتوزيع جغرافي عادل، باشتماله على البلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويعلن وفدي تأييده لتوافق آراء إزلويني الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التمثيل التام لأفريقيا في مجلس الأمن. وينبغي لأفريقيا أن تتمتع بما لا يقل عن مقعدين دائمين، بكل الصلاحيات والامتيازات المترتبة على العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، فضلا عن خمسة مقاعد غير دائمة. وقد دأب وفدي على المناداة بتوسيع العضوية الدائمة بمجلس الأمن، وبانضمام الهند إلى المجلس كعضو دائم. وإضافة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن، يؤمن وفدي بأن العمل يظل مطلوبا لتحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز مصداقيته وشفافيته.

لقد أفضى اجتماع موريشيوس الدولي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إعلان موريشيوس وإستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. إلا أننا نود أن نعلن تأييدنا للدول الجزرية الصغيرة الأخرى التي لاحظت مع الشعور بالقلق أن تقرير الأمين العام لا يشير إلا بصورة عامة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن تذكر أن اجتماع موريشيوس الدولي عزز بصورة حاسمة الاعتراف بحقيقة أن هذه الدول تتطلب رعاية خاصة بسبب عجزها الهيكلي وضعفها المتأصل وحقيقة أنه لا توجد وصفة واحدة تلائم الجميع.

ولا يتناول تقرير الأمين العام إستراتيجية موريشيوس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي اعتُمدت كمخطط لتدابير تنفيذية وملموسة وعملية لمعالجة شواغل تلك الدول التي عُرِّفت في برنامج عمل بربادوس، فضلا عن القضايا الجديدة الظاهرة. وبهذا فإننا نأمل أن تحظى التحديات المحددة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بقدر مساو من الاهتمام في العملية التحضيرية وفي الحدث الرفيع المستوى ووثيقته الختامية.

اسمحوا لي أن أوضح أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستواصل مساهمتها بفعالية في المشاورات والمناقشات المفضية إلى الحدث الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي ضوء هذه الفرصة السانحة فإن الدول الصغيرة يمكنها أيضا أن تضطلع بدور هام؛ وإن رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة كانت خير دليل على ذلك.

ختاما، يؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن الطموح إلى بناء أمم متحدة معززة وأكثر فعالية لتخدمنا ”نحن شعوب العالم“ بشكل أفضل طموح مشروع. ونرغب بشدة في إصلاح الأمم المتحدة بهدف تمكين هذه الهيئة العالمية من مواجهة التحديات التي تواجهها بطريقة فعالة أكثر. وإنه لمن واجب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل أن المثل العليا والأهداف التي نضعها لأنفسنا يوفى بها وتطبق.

السيد ريكيخو غوال (كوبا) (تكلم بالأسبانية): يشارك وفدي في تقديم التعازي التي أعرب عنها في هذه

القاعة برحيل قداسة البابا يوحنا بولس الثاني وصاحب السمو الأمير رينييه الثالث، أمير موناكو.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل ماليزيا الدائم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل جامايكا الدائم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن العديد من الأفكار التي أعرب عنها وفدنا أثناء النظر في التقارير التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) ومشروع الألفية هي أيضا أفكار وثيقة الصلة بهذه المناقشة.

أود أن أستهل بياني قائلاً إن تقرير الأمين العام (A/59/2005) يحاول وضع نهج جديد لتنظيم الحياة الدولية، وهو نهج يضع في مرتبة ثانوية الأساس الحالي لدور الأمم المتحدة بموجب ميثاقها، ويستخدم الجدل القائل إننا نعيش الآن زمنا مختلفا من حيث النوعية. ولكن رغم اختلاف الظروف القائمة اليوم، يتحتم علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحمي العناصر الايجابية للنظام القائم، وهو النظام الناجم عن التطور التاريخي للبشرية.

ومن شأن بعض التغييرات المقترحة في التقرير أن تجازف بإقامة نظام أكثر انعداما للأمن وظلما ويكون خاضعا لتلاعب الأقوياء. ويجب ألا ننسى أننا نعيش في عالم أحادي القطب انتهكت فيه القوة العظمى القانون الدولي وأفلتت من العقاب وتحاول التلاعب بالمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

وتدرك كوبا أن إصلاحات المنظومة مطلوبة، ولكن ليس على أساس ما يقترحه التقرير. ولذلك سيكون وفدي مستعدا لتحليل مختلف المقترحات، بدون تسرع غير ضروري، حتى تأتي قراراتنا انعكاسا لتوافق آراء الدول الأعضاء وقائمة على التحليل ذي الأساس السليم والمدروس والموضوعي.

ونؤكد مجددا أنه علينا، بدون مزيد من التأخير، أن ننخرط في إصلاح حقيقي وشامل للأمم المتحدة يعود إلى الجذور التأسيسية للمنظمة، ويحفظ طابعها العالمي والديمقراطي وجوهرها السياسي وطابعها الحكومي الدولي، ويحترم توازن الاختصاصات التنفيذية لهيئاتها الرئيسية، ويضمن الاحترام الكامل لميثاقها من كل الدول، الصغيرة والكبيرة. وينبغي لمثل هذا الإصلاح أن يعيد تأسيس الدور المركزي للمنظمة في منظومة العلاقات الدولية. وينبغي أن يضمن السيادة للميثاق والقانون الدولي، وينبغي أن يعيد بناء النظام الأمني الجماعي وأن يضمن تطور تعددية الأطراف، وينبغي أن يعيد تأكيد التعاون والتضامن بين الدول. وفي رأينا أن التقرير لا يراعي على النحو الواجب الولايات التي حددها القراران ٢٩١/٥٨ و ١٤٥/٥٩، بينما يتجاوز السلطات التي منحتها الجمعية العامة للأمين العام.

إن وضع التنمية في صميم جدول أعمال المنظمة بشكل واضح ومحدد ينبغي أن يكون إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويبدو أن ذلك المبدأ، الذي ذكرته مرارا ومنذ بدء هذه العملية التحضيرية كتلة البلدان النامية التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء، قد تم تجاهله مرة أخرى في النهج الذي اتخذه تقرير الأمين العام.

ونلاحظ بقلق شديد انعدام التوازن اللازم في هذه الوثيقة، الأمر الذي ينجم عنه تركيز مفرط على موضوعي الأمن وحقوق الإنسان، على حساب مسائل التنمية من جميع جوانبها وأبعادها، التي يبدو أنها اعتُبرت أقل أهمية من هاتين المسألتين الأخريين. وتزداد خطورة ذلك العيب إذا اعتبرنا أن الولاية الأصلية لإعداد التقرير نصت على وجوب أن يكون شاملا – حتى يليق بحجم الحدث الذي سنحتفل به – وأن يتضمن، بالإضافة إلى تقييم واسع النطاق للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تحليلا للنتائج المحققة في التنفيذ المتكامل والمنسق على الصعد الوطنية

والإقليمية والدولية لنتائج والتزامات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما.

وأحد أوجه القصور الأخرى الأساسية في التقرير هو أنه يحلل مشاكل العالم النامي في فراغ فكري ويتجاهل بوضوح أن الأسباب الأساسية لتخلف التنمية والفقر تنبع من النظام الحالي الجائر للعلاقات الاقتصادية الدولية، ومن الافتقار المؤسف للإرادة السياسية الحقيقية لدى البلدان المتقدمة النمو لتغييره وتنفيذ تدابير تهدف بصدق إلى تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتخلص من ظلم النظام الحالي.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الأسلوب المفرط في تناول التقرير لمفاهيم مثل الحكم الرشيد والديمقراطية والمساءلة في الإشارة إلى المتطلبات المفترضة التي ينبغي للبلدان النامية أن تفي بها — ويوجه انتقادا صريحا لتلك البلدان. علاوة على ذلك، يزعجنا الأسلوب الذي تحدد به هذه الوثيقة جوهر الشروط المستقبلية لمنح المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس معايير مرفوضة وذاتية وانتقائية.

وينبغي أن نواصل المطالبة بالتنفيذ الصارم للالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو في مجال المساعدة والتعاون الإنمائيين. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية دون أن نجري أولا تحليلا متعمقا وجريئا وصريحا للأسباب الجذرية لمشاكلنا. ويجب أن نتفق على توصيات شاملة بالقدر الكافي تهدف، ضمن أمور أخرى، إلى إصلاح النظام الراهن للتجارة والعلاقات المالية الدولية، ويجب أن نعيد التفكير بما فيه الكفاية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة حتى نتصدى لمشكلة التنمية، التي هي بلا شك التحدي الأكبر لنا.

ورغم أن السلام هو الفكرة المركزية لميثاق الأمم المتحدة إلا أن التقرير يتجاهله عملياً. ومن ناحية أخرى، يعزز التقرير مفهوم الأمن، وهو مفهوم أكثر غموضا ويجعل مركزية الميثاق أقل وضوحا. ويحاول التقرير أن يبتكر مجموعة من المفاهيم المثيرة للخلاف بينما يتجاهل مبادئ أساسية للقانون الدولي مثل السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أو يقلل من شأنها لأجل تنفيذ مبادئ مفترضة تتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان، والحرية الفردية، وحماية الضعفاء.

علاوة على ذلك، يتضمن التقرير إشارات هزيلة ومثيرة للخلاف إلى السيادة، بينما يبدو وكأنه يشكك في حقيقة أن الأمم المتحدة هي أساساً منظمة حكومية دولية لأجل الدفاع عن الدول. وهكذا يحاول التقرير القضاء على العنصرين المركزيين للمنظومة وللقانون الدولي العام وهما: سيادة الدول والمساواة بين الدول.

ونؤكد مجددا على أن الاقتراح الداعي إلى جعل النظام الأمني الجماعي أكثر فعالية من خلال تعزيز أكبر لمجلس الأمن، وأن يكون ثمن ذلك تحجيم دور الأجهزة الأخرى الرئيسية – خاصة الجمعية العامة – هو اقتراح غير ملائم. فيجب عدم تحويل مجلس الأمن إلى هيئة تُعتمد فيها نصوص يماثل نطاقها المعاهدات الدولية.

ولا بد من الاحترام الكامل للميثاق، وليس إعادة تفسيره. وفي هذا الصدد، يمثل منظور التقرير بشأن المادة ٥١ إعادة تفسير خطيرة لتلك المادة، من شأنها أن تضفي عليها المرونة الكافية للسماح بشن الحروب والهجمات الوقائية التي تعد غير قانونية وجديرة بالشجب، رغم أن القوة العظمى في العالم هي التي تشنها. ونحن لذلك نرفض محاولة توسيع نطاق هذه المادة لتشمل مسألة ما يسمى بالتهديدات الوشيكة. فليس من شأن ذلك أن يضعف تعددية الأطراف

فحسب، بل إنه يتناقض مع المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق ذاته.

ويتناول التقرير موضوع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أساساً من منظور عدم الانتشار الأفقي، ويخطئ بإيلائه منزلة ثانوية لمسألة نزع السلاح، في حين أنها في الواقع موضوع أساسي وذو أولوية. ومن دواعي الأسف والقلق الشديدين أن نرى التقرير يرحب بما يسمى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي آلية تفتقر إلى الشفافية، ذات تكوين انتقائي، من صنع حفنة قليلة من الدول، آلية تعمل خارج الأمم المتحدة وخارج نطاق المعاهدات الدولية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يبدو أن الأسلحة غير المشروعة والمشروعة تلقى نفس المعاملة. ولا يأخذ هذا بعين الاعتبار حق جميع الدول في امتلاك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتلبية احتياجاتها الدفاعية والأمنية المشروعة.

ويؤكد الوفد الكوبي مجددا أنه يجب شن الحرب على الإرهاب بطريقة شاملة وعالمية، على أساس من التعاون الجماعي، وفي إطار الاحترام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

ومن الأهمية بمكان أن تعتمد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي وأن تتضمن تعريفا واضحا ومحددا لجريمة الإرهاب، بما في ذلك جميع أشكاله ومظاهره، وأن تذكر عناصر الجريمة المادية والمعنوية ومسؤوليات كل من الشخصيات الطبيعية والاعتبارية.

وعلى غرار ذلك، لا ينبغي أن تستبعد من نطاق تطبيق الاتفاقية الشاملة المقبلة الأنشطة غير الخاضعة القانون الإنساني الدولي التي تقوم بها القوات المسلحة التابعة للدول، وأن يجرى تمييز واضح بين الإرهاب ونضال الشعوب المشروع من أجل استقلالها ودفاعا عن حقها في تقرير المصير. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية تحديد العناصر التي ينبغي أن يتضمنها تعريف الإرهاب.

ويعالج موضوع حقوق الإنسان في هذا التقرير داخل إطار ضيق، وتبذل محاولة لإسناد دور الدول إلى مستوى مختلف من أجل إيجاد أساس نظري لتبرير التدخل والانتهاكات لسيادتها.

وقد فقدت لجنة حقوق الإنسان هيبتها بسبب المناورات السياسية، والانتقائية، وإقحام السياسة، وازدواجية المعايير، والابتزاز، والنفاق، من جانب مجموعة من البلدان المتقدمة النمو لا هدف لها سوى تحقيق مصالحها السياسية الخاصة. ورغم ذلك، بدلا من أن يقترح التقرير الأمين العام إكساب اللجنة ديمقراطية حقيقية أو مزيدا من الشفافية في أعمالها، إذا به يقترح إنشاء مجلس لحقوق الإنسان محدود العضوية، حتى يزيد من احتمال أن يستخدم ذات الجهاز المصمم لكفالة التعاون في مجال حقوق الإنسان بمثابة ملكية خاصة للأقوياء ومحكمة تفتيش لإدانة بلدان الجنوب، ولا سيما التي تعارض فعليا استراتيجيتهم للسيطرة الاستعمارية الجديدة.

واستراتيجية من يدعمون هذا النهج واضحة، تتمثل في إلغاء اللجنة الثالثة للجمعية العامة، وهي هيئة عالمية تمارس فيها جميع الدول الأعضاء سيادتها على قدم المساواة لدى النظر في حقوق الإنسان في السياق العام للجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية الأخرى.

إضافة إلى ذلك، من شأن فصل لجنة حقوق الإنسان عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضعف النظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن شأنه أن يشكك من جديد في مجرد وجود هذا النوع من الحقوق

والاعتراف بها، إغفالا لمبدأ اتسام جميع حقوق الإنسان بالعالمية والتكافل والترابط في طابعها. ولا يمكن أن يؤدي أي نهج يعطي الأولوية لأحد المتغيرات في المعادلة على حساب المتغيرات الأخرى إلا لمزيد من تدهور المنظومة، ولمزيد من اتساع نطاق الشك في المنظومة، ولمزيد من التلاعب السياسي.

ولا بد لي من الإشارة أيضا إلى أن المنظمة تعكف في السنوات الأخيرة على دراسة اقتراح بتولي ما يطلق عليه ''المسؤولية عن الحماية''. بيد أن الاقتراح المذكور، بدلا من كسب التأييد، يولد مقاومة شديدة داخل مجموعة رئيسية من الدول الأعضاء في المنظمة.

وعندما اندلعت الحرب غير القانونية ضد العراق، قرر بعض غلاة المدافعين عما يسمى ''المسؤولية عن الحماية'' أن يلتزموا الصمت، بينما تحالف آخرون مع المهاجم. ونتيجة لذلك، أزهقت أرواح مئات الألوف من المدنيين العراقيين في هجوم قاس. بل لم تطرف لهؤلاء المدافعين عين حين بلغهم نبأ التعذيب الذي يفوق الوصف المرتكب في سجون العراق وأفغانستان وفي قاعدة غوانتانامو البحرية.

وبمجرد نشوب الصراع، انبرى عدد من المدافعين عن مفهوم ''المسؤولية عن الحماية'' للحيلولة دون بحث الحالة الإنسانية في العراق في لجنة حقوق الإنسان. وعارضوا اعتماد مشروع قرار كان من شأنه أن يؤدي إلىالتحقيق في الاعتقالات العشوائية في قاعدة الولايات المتحدة البحرية غير القانونية في غوانتانامو. وفي إطار دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٤، صوت هؤلاء معارضين لاعتماد نص يدعو لعدم تعذيب السجناء باسم الحرب على الإرهاب.

ومن قبيل الانتحار الموافقة على ما يسمى بحق التدخل، فما أكثر ما استخدم في الآونة الأخيرة في سياق نظام عالمي ليبرالي جديد وحيد القطب، يتسم بوجود دكتاتورية اقتصادية وعيكرية تمارسها قوة عظمى، وتبذل فيه المحاولات لفرض نموذج اجتماعي وحيد، ويوجد فيه ''ناد نووي''، ويروج فيه لشن الحروب الوقائية، وتسود فيه ازدواجية المعايير، كما هو الحال في أعمال مجلس الأمن، وينظر فيه البعض بازدراء إلى الجمعية العامة، ونشهد فيه انتشارا للتدابير القسرية الأحادية الجانب، وسياسة للتلاعب والانتقائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وبعد النظر في المقترحات الواردة في التقرير بشأن الإصلاح المؤسسي، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية.

لن يمكننا التكلم عن أمم متحدة تتسم أعمالها بمزيد من الديمقراطية والفعالية ما دامت الجمعية العامة لا تمارس السلطات المخولة لها بموجب الميثاق ممارسة كاملة، بما فيها السلطات التي لا بد من تطبيقها بالضرورة في حالة إصابة مجلس الأمن بالشلل، لرفض استعمال القوة في تحقيق مآرب سياسية، والإصرار على أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحقق الأمن والاستقرار والعدل في العالم هو الحل السلمي للنزاعات والقضاء على ازدواجية المعايير. وسيتوقف ازدياد الفعالية في أعمال الجمعية العامة على إرادة الدول الأعضاء أكثر مما سيتوقف على إدخال تغييرات على أساليب عملها. ذلك أن استمرار بعض البنود في البقاء على جدول الأعمال يرجع فوق كل شيء إلى عدم تنفيذ القرارات ذات الصلة.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، وهو هيئة غير ديمقراطية، ولا عادلة ولا تمثيلية على النحو الواجب، فالتقرير يركز بصفة أساسية على مسألة زيادة عدد أعضائه. ورغم ذلك، فلا يمكن أن يقتصر إصلاح مجلس الأمن على هذا الجانب، بل يجب أن يكون شاملا. ومن الأهمية بمكان أن تعدل

أساليب عمل ذلك الجهاز ضمانا للفعالية والشفافية المناسبة. وبالمثل، يجب أن توجد قابلية فعلية للمساءلة من جانب تلك الهيئة ومن جانب أعضائها، ولا سيما أمام الجمعية العامة، التي تتمتع فيها جميع الدول الأعضاء بصوت وتدلي بصوتها. وإلى أن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في إلغاء حق النقض، من الضروري أن يُقصر هذا الحق كخطوة أولى على الإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ووفد بلادي يدرك أن ثمة حاجة إلى أن تكون الأمانة العامة أكثر كفاءة وفعالية. ولهذا، نعتقد أن قرارات الجمعية العامة بشأن الموارد البشرية واستعراض تنفيذ القرارين ٤٨/٢١٨ باء و٥٤/٢٤٤ ينبغي أن تنفذ على النحو الواجب. ولا نرى ثمة ضرورة لتعديل تلك القرارات التي اتخذت بعد مشاورات مكثفة بين الحكومات حظيت المقترحات الواردة في التقرير خلالها بدراسة متأنية. ونرى أن ذلك قد ينطوي على تجاهل للقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء بعد تحليل شامل لتلك المسائل، بهدف اتخاذ القرارات في سياق أكثر عمومية.

وإننا نشدد على صلاحيات الجمعية العامة وولاياتها في النظر في كل المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، بما في ذلك سلطتها المطلقة في تخصيص الموارد المالية والبشرية وإعادة توزيعها وتحديد أولويات المنظمة.

فضلاً عن ذلك، ورغم النداء الذي وجهناه في مشاورات سابقة، لاحظنا أن بعض المسؤولين الكبار في الأمانة العامة ما زالوا يدلون ببيانات خارج مقر الأمم المتحدة يقرون فيها مفاهيم وأفكارا لم تحظ بعد بالموافقة أو القبول من جانب الدول الأعضاء في المنظمة، وهي منظمة سياسية لا يجوز اعتبارها شركة. ولا بد من وضع حد لمثل هذه الممارسات.

إن الأمر يرتهن بالدول الأعضاء، في إطار الجمعية العامة، في اعتماد القرارات اللازمة بعد إجراء المفاوضات ذات الصلة وفي إطار عملية تداولية مفتوحة وشفافة، على ألا يغيب عن بالنا أن الإصلاح عملية تدريجية لا يمكن أن تقتصر على حدث واحد. وفي هذا السياق، نشدد على أن الآراء التي طرحتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين ينبغي ألا يطويها النسيان، لأنها تمثل آراء أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة. أما بالنسبة لعملية المشاورات الحالية، وبعد أن استمعنا إلى مختلف الآراء التي أعرب عنها المتكلمون الذين سبقوني، أطالب بأن يخصص الرئيس أياماً إضافية للمشاورات المواضيعية، حيث أن عدد الأيام المقررة لذلك غير كافية.

وأود أن أختتم بياني بالتوكيد على دعمنا للرئيس وتمنياتنا له بكل التوفيق في عمله.

السيد غياردو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية اسمحوا لي، نيابة عن حكومة وشعب السلفادور، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص تعازينا القلبية للكرسي الرسولي في وفاة الحبر الأعظم، قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. كما نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب إمارة موناكو في وفاة صاحب السمو الأمير رينيه الثالث.

أما بالنسبة للبنود قيد النظر اليوم، فإننا نشكر الأمين العام على جهوده في إعداد وتقديم تقريره، المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، الذي يقدم فيه تصوراته بشأن الجوانب الحيوية المطروحة على جدول الأعمال الدولي للنظر فيها.

ويتعين علينا أن نتخذ موقفاً بشأن تلك الآراء، وسيفعل رؤساء دولنا أو حكوماتنا ذلك في المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونعتقد أنه

على الرغم من أن تقرير الأمين العام قد لا يتصف بالشمول، إلا أننا نؤكد على أهميته المرجعية في تقدمنا صوب الإصلاحات التي تحتاج إليها الأمم المتحدة. ونؤيد البيان الذي أدلت به جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلت به الأرجنتين نيابة عن مجموعة ريو.

وفيما يتصل بالاقتراحات الواردة في التقرير والتي يجمعها موضوع ''التحرر من الفاقة''، تؤكد حكومة السلفادور مجدداً على التزامها وإرادتها السياسية إزاء تنفيذ التعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وفي مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. كما نؤكد مجدداً على أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى للتنمية وأنه ينبغي أن تكتمل هذه المسؤولية، في جملة أمور، بتهيئة مناخ اقتصادي دولي مؤات يشتمل على نظام مفتوح للتجارة يكون أكثر مواءمة للتنمية، بحيث يحقق إعفاء من الدين للبلدان النامية، ويعزز الاستثمارات العامة والخاصة المحلية والأجنبية، ويوطد الشراكات الدولية لا فيما بين البلدان فحسب، بل وبين المنظمات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية أيضاً.

وبالنسبة لحكومة السلفادور، من الأهمية بمكان أن الأمين العام قد سلم في تقريره بأن الأهداف الإنمائية للألفية لا تمثل في حد ذاتها برنامجاً إنمائياً كاملاً. فالأحرى أن تلك الأهداف جزء من برنامج إنمائي أوسع. وفضلاً عن ذلك، لا بد لنا من ملاحظة أن تلك الأهداف لا تلبي الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ذات الدخل المتوسط. وحكومة بلادي تؤيد توصيات الأمين العام بضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، وخاصة من خلال تحولها إلى حلفاء حقيقيين للتنمية عن طريق وضع جداول زمنية محددة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وفي نفس الوقت، فإننا نهنئ البلدان التي حققت ذلك الهدف بالفعل ونشكرها على ذلك.

ونأمل أن تكتمل جولة الدوحة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف التي تجرى في إطار منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٦ من خلال الإرادة القوية للأطراف وتفهمها أن العملية التفاوضية ينبغي أن تحقق المنفعة للجميع.

وإننا نشدد على وجوب أن يوفر المجتمع الدولي على وجه الاستعجال الموارد اللازمة لتعزيز الاستجابة لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتؤكد حكومة السلفادور على التزامها وإرادتها السياسية للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

ونؤكد أيضاً على التزامنا بتعزيز الجهود الدولية للتخفيف من آثار تغير المناخ والمشاركة في تلك الجهود، لا سيما بعد عام ٢٠١٢، آخذين مبدأ المسؤوليات المتقاسمة والمتفاوتة بعين الاعتبار. ونتفق مع الأمين العام بشأن أهمية ظاهرة الهجرة وما يترتب عليها من آثار خطيرة في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في كثير من بلداننا. وعليه، فإننا نؤكد على تأييدنا الثابت لإدراج موضوع الهجرة ضمن الأوليات في جدول أعمال الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وتؤيد حكومة بلادي الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء صندوق إنساني ليكون بمثابة آلية تكفل سرعة صرف الموارد من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة المترتبة على الأزمات الإنسانية ومساعدة ضحايا الكوارث غير المتوقعة. ونؤيد أيضاً إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر، ونشدد على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتعزيز قدرات البلدان النامية وبرامجها الوطنية عن طريق أنظمة متطورة.

أما فيما يتعلق بالاقتراحات الواردة في مجموعة ”التحرر من الخوف“، فإن حكومة السلفادور تنضم إلى مؤيدي تعددية الأطراف، ولا سيما تعزيز نظام الأمن الجماعي القائم على الميثاق. ونتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى تبني مفهوم أوسع للأمن الجماعي يشمل التهديدات التقليدية والتهديدات الجديدة الناجمة عن الصراعات المسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب والمشاكل الهيكلية المترتبة على الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي.

وفي ما يتعلق بالإرهاب الدولي، تتفق حكومتي على أن له أثرا على أمن واستقرار الشعوب والحكومات. ولذا نؤيد الجهود الرامية إلى صياغة وإقرار الصكوك الدولية التي تستطيع ملء الفجوات الحالية في ذلك الميدان، وتمكننا من الحصول على نظام قانوني دولي كامل لكي نتمكن بصورة أكثر فعالية من مكافحة آفة تؤثر علينا جميعا. وفي ذلك الصدد، نرحب بما تم مؤخرا من صياغة مسودة اتفاقية دولية بشأن كبح أعمال الإرهاب النووي، ونأمل أن نتمكن قبل نهاية هذا العام من اختتام المفاوضات حول إبرام اتفاقية عامة ضد الإرهاب.

وبالنسبة إلى الأسلحة النووية، نتفق أيضا على أن نظام منع الانتشار قد بلغ نقطة حرجة. وبما أن ذلك النظام هو الحجر الأساسي في تصفية الأسلحة النووية، فإننا نعتقد أن على الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تملك أسلحة نووية، مسؤولية خاصة تجاه صون أهداف اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها وبلوغها، بما في ذلك الالتزام بالحفاظ على وقف التجارب النووية وتقديم الضمانات الأمنية للدول التي لا تملك الأسلحة النووية.

أما بشأن نظام منع الانتشار، فنحن نعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هو مبادرة محمودة للنظر في مشكلة اقتناء التكنولوجيا والمواد النووية أو الأسلحة النووية، وغير ذلك من أسلحة الدمار الشامل من جانب عملاء من غير الدول. ومع ذلك، فنحن نعتقد أن مجلس الأمن بموجب الميثاق، ليس له من التفويض ما يسمح له بالتشريع. إلا أن باستطاعة القرار أن يكون أساسا طيبا لبدء عملية التفاوض التي قد تختتم بإقرار بروتوكول إضافي لتحقيق ذلك الهدف.

علاوة على ذلك، سوف نستمر، حتى بلوغ الهدف النهائي المتمثل في القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل، في التأييد بقوة للتوصية القاضية بأن تضع الدول، وخاصة منها الدول المنتجة والمصدرة قيودا فعالة على إنتاج وتصدير التكنولوجيات وأسلحة الدمار الشامل وكل أنواع المواد المتصلة بها التي يمكن استخدام الفاعلين من غير الدول لها بصورة غير مشروعة، وأن تنشئ علاقات وصلات أكثر وثوقا لأجل تنسيق الأنشطة في ذلك الميدان. وينبغي لها أيضا أن تنظر في إمكانية إيلاء المنظمة ولاية الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها الدول المعنية.

أما بصدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نتفق على أن لها أثرا على جوانب من أمن الأمم واستقرارها. ونعتقد أن تلك الأسلحة أكثر خطورة وإيذاء من أسلحة الدمار الشامل. ونوافق على أن التقدم الذي أحرز في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في عام ٢٠٠١ ينبغي أن تكملها جهود أخرى لتعزيز الآليات والتدابير المتفق عليها، بما في ذلك تأييد اختتام صياغة صك دولي ملزم في هذا المجال، وخاصة في ما يتعلق بترقيم واقتفاء أثر هذه الأسلحة وذلك لمنع عمليات نقلها غير المشروع، ولمجابهته وللحد منه.

وفي ما يتعلق باستخدام القوة، فنحن نتشاطر الرأي القائل إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن نصوصا تشكل أساسا قويا لتنظيمه. وتعتقد السلفادور أنه ينبغي عدم استخدام

القوة بدون إذن من مجلس الأمن إلا في حالة الدفاع عن النفس.

وبصدد إصلاح مجلس الأمن، تعتقد حكومة السلفادور أنه يقع في الإطار الأوسع نطاقا للأمن الجماعي. ولن يفوتنا أن نعلن أسفنا إذ أن أكثر من عشر سنوات قد مضت حتى الآن، مع ثبوت استحالة التوصل إلى توافق في الآراء حول التغييرات الجوهرية المتعلقة بهيكل مجلس الأمن وإجراءاته، أو حول الاتفاق العام الضروري لبلوغ تلك الغاية. ونعترف أن عملية إصلاح مجلس الأمن معقدة وصعبة وذلك نتيجة لتشعب آراء الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

وتشعر حكومة السلفادور أنه من المهم دعم قدر أكبر من الجهود والمرونة من جانب الدول التي هي أكثر انشغالا بالإصلاح الجوهري لذلك الجهاز، بغية تحقيق بلوغ أكبر قدر ممكن من الاتفاق على النهوض بعملية جعل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا، وخاصة بشأن طريقة اتخاذ المجلس لقراراته.

وتعتقد السلفادور أنه يجب تنشيط دور الجمعية العامة، وأن الجمعية العامة يجب أن تنال تفويضا أكثر شمولا كيما تتمكن من المشاركة بعزم أكبر في المسائل السياسية الهامة لجدول أعمال العالم، وخاصة حينما يجد مجلس الأمن أنه لا يستطيع اتخاذ إجراء ما أو المطالبة بتنفيذ قراراته نتيجة لممارسة الحق في استخدام الفيتو. ونعتقد أن تنشيط الجمعية العامة سيصبح ممكنا طالما تمكنت من التطور من هيئة تداولية وتشريعية دون سلطة ملزمة إلى هيئة لها قدر أكبر من المشاركة واتخاذ القرار بصدد الأمن، مما يسمح لها أن تعكس توازنا أفضل في ممارسة السلطة واتخاذ القرار في الإطار الهيكلي للأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بالمقترحات المجمعة تحت عنوان ”حرية العيش في كرامة“ تعيد حكومة السلفادور تأكيد التزامها بالمحافظة على كرامة الإنسان، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية وبناء ثقافة السلام. كما تدعم المناسبات التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ لتوقيع وإيداع صكوك التصديق على المعاهدات المتعددة الأطراف التي تمر الآن بعملية مشاورات داخلية حول الإسهامات في تلك العملية، أو الانضمام إليها.

أما بصدد المقترحات المجمعة تحت عنوان ”تعزيز الأمم المتحدة“ فتعتقد حكومة السلفادور أن أهم جانب من جوانب إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو التعرف على الجوانب الرئيسية حيث يتمتع المجلس بمزايا مقارنة. مثل هذه المزايا المقارنة لها صلة بتعزيز الحوار حول سياسة التعاون الاقتصادي الدولي ومسائل التنمية الجديدة. وفي هذا الإطار، ينبغي لنا أن نعزز قدرا أكبر من الاتساق والتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومتابعة أنشطة مؤتمراتها الرئيسية.

ونعتقد أنه ينبغي تعزيز علاقة أفضل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، يجب علينا النظر في الاقتراح القاضي بإنشاء لجنة لبناء السلام، حيث أن إنشاء مثل هذه اللجنة سوف يتطلب وظائف وسلطات محددة بصورة أوضح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إزاء اللجان المخصصة.

وتعرب حكومة السلفادور عن اهتمامها الخاص بإنشاء لجنة بناء السلام بوصفها آلية مؤسسية تزيل الفجوة بين مجالي السلام والتنمية، مما يضمن أن الحالة القائمة في بلد معين يمكن مواجهتها بطريقة شاملة. ولبلوغ تلك الغاية، ينبغي أن تشمل بعثة التخطيط مختلف العملاء القوميين الحكوميين الدوليين، بالإضافة إلى ممثلين عن مجتمع المانحين.

وتعتقد أنه يجب أن يكون للجنة بناء السلام صلة بمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن تتمتع اللجنة أيضا بالدعم المتخصص من الأمانة العامة، مما يجمع بين الخبرة في الميدان والقدرات الفنية. ويجب تأليف اللجنة من دول أعضاء تختارها الجمعية العامة.

ونفهم أن التفويض الممنوح للجنة بناء السلام يجب أن يكون محصورا بمرحلتي ما قبل الصراع وبناء السلام. والأمر يتعلق بإيجاد الآليات المؤسسية لمنع نشوب العنف، والحيلولة دون انتشاره وتعزيز المصالحة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي. بعبارة أخرى، ينبغي أن يكون للجنة القدرة على دعم ما نعتبره ثقافة سلام. زد على ذلك أنه ينبغي أن تكون الدول الخارجة من مرحلة الصراع والتي ستكون محلا لأنشطة اللجنة ممثلة في اللجنة. وينبغي أيضا أن تشغل الدول الأخرى التي لها خبرة ذات صلة بالحالات التي مرت بها مكانا في اللجنة.

وفي الختام أؤكد من جديد التزام حكومتي وإرادتها السياسية حيال إحراز تقدم في عملية الإصلاح المعقدة والمرغوب فيها أيضا. ونود المشاركة بروح بناءة ومرنة، مقتنعين بأن التغييرات التي ستتحقق ينبغي لها أن تسمح لنا بتطوير منظمتنا لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا في الألفية الجديدة.

السيد كارياواسام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): لقد علمت بلادي ببالغ الأسى بنبأ وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، الذي كان رسول سلام إلى العالم عبر عن المحبة والشفقة والحنو والتعاطف. وإننا نذكر بكل إجلال الزيارة التي قام بها قداسة البابا الراحل إلى سري لانكا عام ١٩٩٥. وأشاطر الوفود الأخرى الأحزان، معرباً عن أعمق تعازينا.

وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة موناكو في وفاة سمو الأمير رينيه الثالث.

ويسعد وفد بلادي أن نجتمع في جلسة عامة للجمعية العامة لمناقشة تقرير الأمين العام، المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“. ونتوقع أن تُؤدي هذه الجلسة إلى عقد سلسة من الاجتماعات والمشاورات حول هذا الموضوع الهام. ونظراً لطبيعة المواضيع المطروحة للمناقشة، من الواضح أن هذه ستكون عملية شاقة تتطلب مشاورات، بل وتفكير، أوسع وأعمق. ويود وفد بلادي أن يهنئ رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بعد وقت وجيز من عرض تقرير الأمين العام. ولا شك أن هذا من شأنه تيسير التوصل إلى اتفاق قبل اجتماعنا على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر.

ووفدي يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وكما قالت رئيسة بلادي، السيدة شاندريكا بندرانايكة كوماراتونغا، في المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة، فإن سري لانكا تعترف بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة لكي تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات وتطلعات الدول الأعضاء كافة. وفي هذا الصدد، قالت إننا نتطلع إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي عينه الأمين العام. ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام لم يكن نتاجاً للعملية التي بدأت في مؤتمر قمة الألفية فحسب، بل أنه استلهم عمله من الفريق الرفيع المستوى المكون من ١٦ عضواً، إضافة إلى إسهامات الخبراء في مشروع الألفية.

سوف تُكمل الأمم المتحدة ستين عاماً من عمرها هذا العام، وذلك بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر قمة

الألفية. والعالم الذي كان موجوداً عند ولادة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ قد تغير كثيراً اليوم. واشتمل ذلك التغيير على إعادة ترتيب الانتماءات السياسية والتطور الذي لم يسبق له مثيل في العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية، والتقدم السريع في القدرات التكنولوجية. وبالتالي، فثمة واقع جديد الآن يشمل العالم كله، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولذلك، بات لزاماً على الأمم المتحدة أن تفكر ملياً في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك الواقع الحالي إن كان لها أن تؤدي عملها بفعالية. وتحقيقاً لذلك الغرض، لا بد للأمم المتحدة من أن تُحَسِّن أساليب عملها، مما سيعزز الشفافية والشمولية أيضاً. ومرة أخرى، لا بد للأمم المتحدة من أن تكرس نفسها مجدداً كمنظمة للشعوب تُعنى بشؤون شعوب العالم.

وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يهنئ الأمين العام على تقديم تقريره إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتدارسه. والتوصيات الواردة في هذا التقرير تتطلب دراسة متأنية وقرارات شجاعة. والقضايا التي يتناولها التقرير تكتسي أهمية بالغة، وإن كانت معقدة، وعنوان التقرير يصفها جميعاً. إنها محاولة جديرة بالإطراء لمعالجة مجموعة من القضايا تشمل الرفاه والتنمية والسلام والأمن، وكرامة الفرد وحقوق الإنسان. وتلك القضايا هي التي ألهمت البشرية عبر الزمان البحث عن حلول، حيث أنها تتعلق بصلب قضايا الوجود الإنساني. ويثلج صدورنا الطريقة التي عولجت بها تلك القضايا في التقرير. وعلى سبيل المثال، فإن مفاهيم ''التحرر من الفاقة'' و ''التحرر من الخوف'' و ''حرية العيش في كرامة'' قد برزت في العديد من الفلسفات الدينية بوصفها أهدافاً نبيلة، ومحاكاة تلك المفاهيم القديمة العهد في جهودنا يمكن أن يكون عنصراً مساعداً. وتيسيراً لجهود الأمم المتحدة من أجل مساعدة البشر على بلوغ تلك الأهداف القيمة، يقترح الأمين العام عدة وسائل تحت عنوان ''تعزيز الأمم المتحدة''.

ولكن، من المهم أن تكون عملية الإصلاح، في المقام الأول، معززة لقدرة الأمم المتحدة على التعامل مع القضايا المتصلة بالحاجات التنموية للبلدان النامية. ومن المهم أساساً ألا نعتبر التنمية موضوعاً يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمن أو حقوق الإنسان أو سيادة القانون. ومهمتنا الرئيسية في أيلول/سبتمبر يجب أن تتمثل في استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعت في عام ٢٠٠٠ وإيجاد نظام تجاري ومالي موجه لخدمة التنمية.

لذلك، من المهم أن نركز على القضية المدرجة تحت عنوان ''التحرر من الفاقة'' باعتبارها أولوية، وأن نقر بأن تلك الأعداد الساحقة من البشر في العالم ما زالوا يعيشون في فقر، وأنهم يفتقرون إلى الحاجات الإنسانية الأساسية للبقاء. وهذه الحرية أساسية وجوهرية للبشر حتى يتمتعوا بالحريات الأخرى، مثل التحرر من الخوف وحرية العيش في كرامة.

وتشعر سري لانكا بالامتنان لأن توصية الأمين العام في تقريره ضمن عنوان ''منع كوارث الإرهاب'' في طريقها إلى أن تعتمد من جانب الأمم المتحدة. وأنا أشير هنا إلى ما تم مؤخراً من اعتماد نص مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي من قبل اللجنة المخصصة المنشأة بموجب القرار ٥١/٢١٠. وقد تشرفت سري لانكا بترؤس اللجنة المخصصة التي انتهت من وضع مشروع الاتفاقية، ونأمل أن تعمل الدول الأعضاء بنفس الحماس والتفاني بغية إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب قبل انتهاء الدورة الستين للجمعية العامة، كما يوصي بذلك الأمين العام.

ويرحب وفد بلادي أيضاً بالنهج الذي رسمه الأمين العام بشأن موضوع مكافحة الإرهاب. فوصول الأطراف من غير الدول إلى الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة

أصبح يشكل الآن خطراً أكبر على الأمن والسلام. ووضع آليات للسيطرة على النقل غير المشروع لتلك الأسلحة ووسائل تمويلها أمسى من المهام الملحة لأسرة الأمم المتحدة.

وكل الاقتراحات الواردة في التقرير تتطلب دراسة واستجابة متعمقتين. ونتفق مع الأمين العام في أن القضايا التي تناولها التقرير ينبغي عدم التعامل معها كمن ينتقي صنفاً معيناً من الطعام من اللائحة. ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً أن أي لائحة للطعام تضم أصنافاً من المقبّلات التي تقدم قبل الطبق الرئيسي. وعليه، يمكن أن تكون لبعض القضايا الأسبقية على غيرها في عملية تنفيذ الإصلاحات، ما دامت المناقشات والمداولات بشأن تلك القضايا قد استمرت لفترة طويلة حتى نضجت بشكل كاف لاتخاذ قرارات سريعة بشأنها وربما تطبيقها أيضاً.

في هذا السياق، واعترافاً بأن الأمم المتحدة منظمة سياسية في المقام الأول وأن مجلس الأمن هو هيئتها الرئيسية للعمل، فمن الممكن أن نركز بشكل آني على إصلاح تلك الهيئة، بما أنها حظيت باهتمامنا لفترة طويلة من الوقت. ونحن نقر بأن مجلس الأمن، بحكم تشكيله، لا يعبر عن الواقع الجغرافي- السياسي الحالي. وفي ذلك السياق، أعربت رئيسة بلادي في المناقشة العامة الأخيرة عن قلقها إزاء عدم إحراز أي تقدم بشأن مسألة التمثيل الإقليمي العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة. وعبرت الرئيسة أيضاً عن دعمها لترشيح كل من ألمانيا والبرازيل والهند واليابان لمركز دائم في مجلس أمن موسع. وقالت أيضا إن سري لانكا تود أن ترى ظهور توافق في الآراء بشأن التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن، وإنه يجب إدراج أفريقيا عند التوصل إلى قرار نهائي بشأن التكوين المستقبلي للمجلس. ولذلك تنظر سري لانكا إلى النهج الذي يتضمنه النموذج ألف في تقرير الأمين العام بوصفه طريق التقدم نحو إيجاد حل في ما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن.

ونأمل في إمكانية التوصل إلى صياغة التطوير المناسب للجزء المتعلق بغير الدائمين حتى تمثل مصالح أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء.

ويبعث على القلق أن تقرير الأمين العام الشامل لا يشير على النحو الوافي إلى المسائل المتعلقة بالمهاجرين، خاصة العمال المهاجرين. وبالنظر إلى عملية العولمة المستمرة، أصبح القرن الحادي والعشرون قرن الهجرة، حيث أن أعدادا كبيرة من البشر يعبرون حدود الدول للبحث عن العمل وجمع شمل أسرهم. فلم يعد بالإمكان إهمال المسائل المتعلقة برفاهيتهم وحقوقهم الإنسانية. ولقد تناول الأمين العام بنفسه تلك المسألة وشجع على إجراء مناقشات على مستوى رفيع بشأنها. ومع ذلك، في تقريره هذا، لم يتم تناول المسائل المتعلقة بالمهاجرين بشكل مباشر في الفرع المعنون ''حرية العيش في كرامة''. لذلك يجب أن تحظى هذه المسألة باهتمام أكبر في مداولاتنا بغية تقديم توصيات بشأنها إلى مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

وأود أن أشيد بالرئيس على مبادرته إلى وضع أربع مجموعات من المواضيع وتعيين ميسرين للعمل في ذلك الصدد. ونعتقد أن قائمة المواضيع المحددة للمجموعات الأربع ليست شاملة وسوف تُستكمل أثناء المناقشات. ونرغب في إجراء المزيد من المناقشات لتلك المواضيع بالتفصيل، وتقديم إسهامات جديدة فيها أثناء المداولات. وأيا كانت التدابير التي نتفق على تنفيذها في جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، يجب أن تتمتع بالشرعية والدعم الواسع النطاق إذا أُريد لها أن تكون فعالة وأن تُحترم عالمياً. لذلك من الأفضل أن نعمل على بناء توافق في الآراء على جميع المواضيع.

إننا مقبلون على فرصة تاريخية، وهي تمثل بالتالي تحديا لنا. وواجبنا نحو المجتمع الدولي بصفة عامة أن نغتنم

هذه الفرصة ونجعل من مؤتمر قمة الذكرى السنوية الستين بشيرا للتغيير الذي يحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، والسلم والأمن لجميع الشعوب، التي فُوضت الأمم المتحدة بخدمتها. ولا يمكننا حقا أن نخفق في ذلك المسعى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه مازال يوجد في قائمتي ٢١ متكلما. ويذكر الأعضاء أن الرئيس كان قد أبلغ الجمعية أمس بأنه يأمل في إنهاء المناقشة اليوم. كما أنه ناشد الدول الأعضاء توخي الإيجاز في بياناتها بقدر الإمكان. ولذلك سنغدو ممتنين إذا تفضل المتكلمون الباقون بمساعدتنا في ذلك الصدد من خلال الإيجاز في بياناتهم وتعميم النصوص الكاملة على الوفود.

السيد نغوين دوي شين (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): تحت الإدارة البارعة لرئيس الجمعية العامة، انخرطت الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير الماضيين في تبادل مثمر لوجهات النظر بشأن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير مشروع الألفية. والآن، ونحن ندخل المرحلة الثانية من الإعداد لمؤتمر القمة الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، لدى وفد فييت نام قناعة شديدة بأن الرئيس سيواصل إدارة مناقشاتنا نحو نتيجة مثمرة. ويود وفدنا أن يشكر الأمين العام على تقديم تقريره إلى الجمعية العامة بعنوان ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005).

وتؤيد فييت نام البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لجامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ و الصين.

إن تقرير الأمين العام يتضمن العديد من الأفكار والتوصيات. وعدد من هذه التوصيات مفيد؛ وهناك توصيات أخرى تحتاج إلى بحث شامل. ونحن جميعا متفقون على علاقة الترابط بين التنمية والأمن، وهي علاقة تستلزم بدورها تدابير متوازنة. فبالنسبة إلى التنمية، التوصيات الداعية إلى وضع جدول زمني للمانحين حتى يصلوا إلى تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي وإنشاء مرفق دولي للتمويل في عام ٢٠٠٥ من أجل دعم صرف أجزاء كبيرة من هذه المساعدة الإنمائية الرسمية، هي توصيات تسير في الاتجاه الصحيح. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات الملموسة والعاجلة التي ترمي إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تتخذ البلدان النامية خطوات لاعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية تقوم على الأهداف الإنمائية للألفية وتضاعف الاستثمارات من أجل تحقيق تلك الأهداف، ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتوفير المساعدة الإنمائية غير المشروطة وتهيئة الظروف اللازمة لتمكين بضائع البلدان النامية من الوصول إلى أسواقها. ونؤيد التأكيد على أن التجارة الدولية المتوازنة والعادلة هي أحد السبل الهامة لمساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري أيضا أن نضمن للبلدان النامية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية كخطوة نحو إضفاء الطابع العالمي على عضوية المنظمة.

وفي ما يتعلق بالمسائل الأمنية، نتفق على أن مواصلة الجهود مطلوبة للتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل. في الوقت ذاته، ينبغي التأكيد على أنه لا مبرر للتركيز على تدابير الانتشار وحدها. ونحن مقتنعون بأن على المجتمع الدولي واجب معالجة المسائل المتعلقة بكل من نزع السلاح وانتشار الأسلحة النووية بالأسلوب الأكثر توازنا.

إن وجود الأسلحة النووية اليوم في حد ذاته يشكل تهديدا خطيرا على السلم والأمن الدوليين. ويقتضي ذلك أن تتوازى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى عدم الانتشار مع جهود نزع السلاح النووي. فمن الأهمية الملحة أن تُنفذ

الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، بغية تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتدين فييت نام جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الفوز في مكافحة الإرهاب إلا من خلال تدابير شاملة ومتوازنة تُنفذ بامتثال تام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقا للقانون الدولي، خاصة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ولذلك نؤيد ونشجع كل المساعي الرامية إلى الإنهاء المبكر للمفاوضات ضمن إطار الفريق العامل المنشأ لصياغة مشروع اتفاقية شاملة للإرهاب الدولي.

ونود أيضا أن نشدد على ضرورة دعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي معاً. وهذا يقتضي على الصعيد الدولي الاحترام المطلق لمبادئ ومقاصد الميثاق وغيرها من مبادئ القانون الدولي. وتشمل تلك المبادئ السلامة الإقليمية، والسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والتسوية السلمية للمنازعات. فلا يمكن استخدام القوة إلا بوصفها ملاذا أخيرا وفي إطار سلطة مجلس الأمن لحفظ أو استعادة السلم والأمن الدوليين، وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق، بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣.

والمادة ٥١ من الميثاق واضحة وحصرية، بمعنى أن الحق الفردي أو الجماعي الأصيل في الدفاع عن النفس لا يمكن استخدامه إلا في حالة وقوع هجوم مسلح على إحدى الدول الأعضاء. ولا نرى لذلك أن المادة ٥١ تفسح المجال أمام السماح للدول بالقيام بعمل عسكري على أساس خطر وشيك يتصور وقوعه، كما أننا لسنا مقتنعين بأن المسؤولية عن الحماية هي من المعايير الناشئة في القانون الدولي.

وتعني سيادة القانون أيضا أن استحداث التزامات قانونية دولية للدول، بما في ذلك إدخال تعديلات ضرورية على الاتفاقات والاتفاقيات القائمة يمكن القيام به من جانب الدول وبمشاركة منها، وفقا لقانون المعاهدات الدولية. فالدول ليست ملزمة فقط باحترام جميع الالتزامات التي تقطعها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية، بل هي ملزمة أيضا بتنفيذها على الوجه الأكمل.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، تؤكد فييت نام مجددا موقفها المتمثل في أن إصلاح مجلس الأمن ليس إلا جزءا من عملية إصلاح الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، لا غنى عن اتخاذ تدابير لاستعادة سلطة الجمعية العامة وزيادة فعالية أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتفق مع من يرون الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة ضمانا لأن تبقى في جوهرها منتدى للحوار الحكومي الدولي. وقد أيدنا دائما، وما زلنا نؤيد، جميع الجهود الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية. ولن يكتمل الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن حتى يشتمل على كل من الزيادة في عدد أعضاء المجلس والتحسين في أساليب عمله. وينبغي الحد من سلطة حق النقض وإلغاؤها في نهاية المطاف.

هذه بعض ملاحظاتنا العامة المتصلة بالبندين ٤٥ و٥٥ من جدول الأعمال، وهما بندان هامان. وسنقدم إسهامات عملية في مرحلة لاحقة، حين نتداول بشأن مجموعات محددة.

السيد تورو خيمينيس (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نود قبل كل شيء أن نعرب عن تعازي جمهورية فنزويلا البوليفارية لسلطات الفاتيكان والكرسي الرسولي وللشعوب الكاثوليكية في جميع أنحاء العالم. كما نعرب عن تعازينا

لرئيس دولة موناكو ولأسرته، وكذا لشعب موناكو، في رحيل الأمير رينييه.

ونعرب عن تقديرنا للجهد والاهتمام اللذين أولاهما الأمين العام لإعداد هذا التقرير. بيد أننا نرى أن الاتساع البالغ في مسؤولياته ربما جعل من الأيسر على البيروقراطيين والخبراء في الأمانة العامة أن يتركوا على التقرير البصمة العميقة للقوى التي تهمها المحافظة على النظام الجائر وغير الديمقراطي الذي أنشأه الأقوياء إضرارا بالغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة.

ونعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلت بهما في وقت سابق حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك للبيانات المؤسسية والجماعية التي أدلت بها البلدان الشقيقة في جماعة دول الإنديز ومجموعة ريو. ورغم ذلك، فيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به مجموعة ريو بالأمس بشأن الديمقراطية، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تضيف أنها ترى الديمقراطية مجرد قيمة عالمية بمعنى فوري ومباشر وبسيط هو أن يكون الحكم خالصا للشعب دون غيره، ولا نرى أنها بحال من الأحوال ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية التي تحاول القوة الاستعمارية فرضها على نطاق عالمي، في تعارض مع مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها.

كما نود أن نبرز الطابع الدستوري الخاص لدولة فنزويلا بوصفها ديمقراطية شعبية وتشاركية. كذلك نؤكد مجددا اعتقادنا بأن للشعوب جميعا حق حصري في أن تقرر لنفسها أي مؤسسات سياسية تحكمها. ولا سبيل إلى اغتصاب هذا الحق أو مصادرته سواء من جانب المجتمع الدولي أو أي دولة أو منظمة دولية.

وفي هذه المرحلة، ريثما يجري تحليل أكثر دقة وتفصيلا لفرادى المسائل، نود أن نبدي بضع ملاحظات مبدئية في موضوع جدير بالنظر فيه والتداول بشأنه على نطاق واسع من جانب الجمعية العامة، وهو تقرير الأمين العام.

وحين بدأنا ننظر في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير الأستاذ جيفري ساكس، اللذين نشرا في الآونة الأخيرة، كان أملنا أن يعكس تقرير الأمين العام بدقة أوضاع الأمور داخل المنظمة وأن يسهم على نحو يتسم بالتفكير المحكم وبروح الإنصاف والعدل، في تحقيق توازن حقيقي، متغلبا بذلك على التفاوت غير العادل السائد في هذه الهيئة العالمية، وهو تفاوت ينعكس في التقريرين المشار إليهما آنفا، في ركائزهما العقائدية وفي المقترحات التي يتضمنانها. كان هذا أقل ما نرجوه. ولكن آمالنا لم تتحقق لسوء الحظ.

وعليه، نود أن نعرب عما يساورنا من أسى، بل إننا نرى تقرير الأمين العام مخيبا للآمال. فنظرا لأنه كتب من وجهة نظر الأقوياء حصرا، فهو لا يعكس إلا أهداف أولئك ونواياهم ومصالحهم، مغلفة بطلاوة بلاغية تنضح في أنظارنا نحن بلدان وشعوب الجنوب، أي الأغلبية الساحقة للجمعية العامة، بالأنانية والازدراء وعدم الفهم ونقص الاهتمام. ولكن أخطر شيء هو أن التقرير في حالة الموافقة عليه سيزيد من بروز الاختلالات التي هي بمثابة نقطته المرجعية ونقطة انطلاقه. وإذا ما حظي بالموافقة عليه، فإن توصياته ستدفعنا صوب نتيجة أشد ظلما وبعدا عن التوازن الذي ندعو إليه من حيث حقوقنا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة في التزامات الألفية، أو بعبارة أخرى، تقرير الشعوب لمصيرها والحق في التنمية وفي الاندماج الاجتماعي.

فلسنا نشعر فقط بخيبة أمل، بل لا نملك إلا أن نرى التقرير معاديا تجاهنا، وتجاه بلدان وشعوب الجنوب. فرده الوحيد على تطلعاتنا المشروعة هو أن يومئ إيماءة عامة بلا اكتراث في نحونا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، متسما بنفس النزعة التسلطية التي تتسم بها

أيديولوجية الدول القوية وممارساتها، وبروح من يوجه إنذارا أكيدا، لأنه يقدم توصياته على أساس أن نقبلها أو نتركها، في استعلاء وازدراء، مصدرا لنا الأوامر فيما يجب أو لا يجب علينا أن نفعله.

وبعد هذه الملاحظات العامة، أود الإشارة إلى أن المقترحات الواردة في التقرير لا تفعل أكثر من تأكيد ودعم تلك المقترحات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى وتقرير البروفسور جيفري ساكس. فهي تمثِّل، بأقصى درجة من الوضوح، محاولة شفافة لتحويل جهود إصلاح الأمم المتحدة إلى أداة سياسية شمولية تستخدمها القوى المهيمنة من طرف واحد – أي الهيمنة العالمية المستبدة التي تسعى إلى زيادة إضعاف المنظمة ومبادئها ومقاصدها والغاية من وجودها، بغية إيجاد تجمع للقوى غير متناسب وغير متوازن وخطير في مجلس الأمن، يرمي إلى إضفاء الشرعية على الذين يعملون في الواقع من أجل تقويض وظائف الجمعية العامة، وتجاهل مسؤوليات هذه الهيئة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لما نص عليه الميثاق في المواد ١٠، و ١١، و ١٢، و ١٤، و ٣٥.

وفي ظل محاولة القيام، باسم تعددية الأطراف، بفرض إجراءات ذات منحى انفرادي تجد القوى الكبرى صعوبة متزايدة في إخفاء دوافعها، فقد أصبحنا معنيين بعملية تهدف إلى إضعاف الطابع القانوني للتمثيل الديمقراطي للجمعية العامة من أجل تحويلها إلى هيئة غير فاعلة ويقتصر وجودها على المستوى الشكلي الصرف، وتكون وظائفها مقيدة بفعل مجلس الأمن، وغارقة في بحر من المنظمات غير الحكومية ذات المزاعم السيادية التي تحاول الانضمام إلى الجمعية العامة باسم ''المجتمع المدني الدولي'' المفترض، وما هو، كما نعرف جميعا، إلا أحد الوجوه المستعارة التي تتستر وراءها القوة الاستعمارية وحلفاؤها. ويجري إخفاء كل ذلك في مصطلحات جرى وضعها بعناية، أو في ما سميت لغة متفق عليها.

وفضلا عن ذلك، فإن تقرير الأمين العام مليء بالأفخاخ التي تهدد أمن دولنا وبقاء شعوبنا وتقرير مصيرها، وهي شعوب يجب ألاّ ننسى أنها تشكل الغالبية في هذه القاعة. إن قليلا من الأمثلة المعبرة يكفي لتوضيح الملاحظات التي قدمتها.

المثال الأول يتعلق بتوصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٧ من مرفق التقرير بشأن قيام ما يسمى المجتمع الدولي، وهو تعبير معسول يقصد به الدول الكبرى، بتحمل ''مسؤولية الحماية، كأساس للعمل الجماعي ضد الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية''. وهذه ''المسؤولية'' التي تستخدم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول – الضعيفة من بينها بطبيعة الحال – من خلال الكيل بمكيالين، وإخفاء الدوافع التي لا يمكن الإفصاح عنها، يجب، وفق ما يرتئيه الأمين العام، أن تعطى لمجلس الأمن، لكي يتمكن من اعتماد تدابير إجبارية ضد الدول، أي ضد دول الجنوب، التي سيتم وصمها على أساس آراء القلائل بأنها تنتهك بشكل منظم حقوق الإنسان الجماعية، وتتم معاقبتها من خلال ''التدخل الإنساني''. إن أمثلة واضحة على ذلك ماثلة أمام أعيننا في هذه الأيام.

والمثال الثاني هو اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة لبناء السلام، وهي عبارة عن هيئة بيروقراطية مقرها في الأمانة العامة، وينحصر تشكيلها، وفقا للتوصيات، في تجمع فرعي من أعضاء مجلس الأمن. وسوف تقوم المهمة الخيرية لهذه الهيئة على إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية للدول التي تعتبر ''مفككة''. وتشكِّل هايتي في الفترة الحالية مثالا على ذلك.

ولم يكن من قبيل المصادفة أنه، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تم إنشاء مكتب خاص لدى وزارة الخارجية في الولايات المتحدة لأمريكية من أجل التعامل مع حالات شبيهة بشكل صارخ بتلك الحالات التي ستتعامل معها لجنة بناء السلام. ووفقا لما جاء في مقال نشرته صحيفة لو موند وكتبه مراسلها في نيويورك، بتاريخ ٢٩ آذار/مارس، فقد تم إعداد قائمة سرِّية مؤلفة من ٢٥ بلدا من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي نسبة كبيرة من العدد الحالي للدول الأعضاء البالغ ١٩١ عضوا. وهذه دول ضعيفة، مفككة، أو منهارة، وتمثل هدفا محتملا للتدخل – بما في ذلك التدخل العسكري – من أجل ''إعادة بنائها'' من جانب المجتمع الدولي، وبدعم الولايات المتحدة، من بين دول أخرى، مما يشكِّل انتهاكا صارخا لحق الشعوب في تقرير مصيرها. ويمثل ذلك شكلا أخر من أشكال ''التدخل الإنساني'' الذي قد يتعين على المنظمة أن تضطلع به.

والمثال الثالث هو اقتراح الأمين العام بإضفاء الشرعية على مجلس الأمن وإحالة الحق إليه في أن يقرر الحالات التي يوجد فيها تهديدات كامنة للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي مهمة القيام بتنفيذ شق ''الحرب الوقائية'' حسب مبدأ الرئيس بوش، وبذلك إضفاء الشرعية عليها في ظل النظام المتعدد الأطراف، وفتح الطريق أمام استعمال القوة ضد أي هدف تقرر وزارة الخارجية الأمريكية إدراجه كجزء من ''محور الشر''.

وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا ننسى مقترحات الأمين العام المتصلة بالجمعية العامة. إن هذه المقترحات تتستر خلف غطاء جذاب سمي ''التنشيط''. ولكن يستشف من سطحية التعليقات التي عممت حتى الآن أن جهود التنشيط هذه تقترح في الواقع تجريد الجمعية العامة من اختصاصاتها المكرسة في الميثاق. وبالتالي، فإن اغتصاب مجلس الأمن بحكم الأمر الواقع لصلاحيات الجمعية العامة سيستمر بلا قيد، وهذا، إلى جانب عمليات المناورة الأخرى، سيضعف الجمعية، التي يجب أن تكون هيئة صنع القرار الحقيقية، لأنها المحفل الوحيد الذي يضم ممثلين لجميع الأعضاء في المنظمة. وعلى سبيل المثال، تم إعطاء الضوء الأخضر لتقرير فرناندو إنريكي كاردوزو، الذي لو تمت الموافقة عليه، لسوف يغرق الجمعية العامة بسيل من المنظمات غير الحكومية من شتى الأنواع، بما في ذلك أشد المنظمات تمثيلا لمصالح القوة الاستعمارية، وذلك باسم شعار مبهم وغامض لما يسمى ''المجتمع المدني الدولي''، الذي سيعطي صلاحيات متساوية في صنع القرار لمنظمات خاصة، الأمر الذي لن يسهم في شيء سوى إضعاف سيادة الدولة، مثلما يجري في الجمعية العامة.

وأخيرا، من أجل تنفيذ الانقلاب الأبيض ضد هذه الهيئة الجماعية، وهي المحفل الأساسي والديمقراطي في الأمم المتحدة، فقد استمرت المناورات والمؤامرات منذ انعقاد مؤتمري وارسو وسول في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ تباعا، من أجل إنشاء منظمة أطلق عليها اسم مجتمع الديمقراطيات، وهي مجموعة غربية ومهجنة من المؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبعد أن ظلت مستترة لبضع سنوات، يجري تحويلها الآن بسرعة كبيرة إلى بديل حقيقي من الأمم المتحدة، لتحل محلها على المدى المتوسط، أو كحصان طروادة تم تصميمه خصيصا من أجل شق حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تمثل، كما يعلم الجميع، غالبية الدول والشعوب في الجمعية.

إن مجتمع الديمقراطيات، الذي لم يباركه الأمين العام فحسب، بل شجع أيضا على إيجاد قاعدة مالية لجعله جزءا من الأمم المتحدة، قد بدأ يكشف عن أنيابه، مؤسسا في داخله هيئة استشارية تقرر الدول التي تفي بمعايير هذا المجتمع بغية تأهيلها كدول ديمقراطية. والهدف من ذلك بالطبع هو

التحكم في تصرفها من خلال التدخل القمعي في مصالح نموذج ديمقراطي بمفهوم الولايات المتحدة.

ولا بد لي من إشارة سريعة إلى موقف الأمين العام من حقوق الإنسان، حيث اقترح إجراء تغييرات هيكلية قبل انعقاد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

وفي ما يتعلق بالاقتراحات المعنية بخفض عدد الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان، وإجراء تعديلات هيكلية عليها، لا يمكننا أن نؤيد النقد السلبي الموجه إلى مصداقية الهيئة الحالية. فلجنة حقوق الإنسان ما زالت تتعرض للتشويه الصادر عن عوامل سياسية انتهازية. إن القوى الكبرى تسعى لاستخدامها للإضرار بحقوق البلدان النامية، التي تتهمها على نحو انتقائي بانتهاك حقوق الإنسان بغية التدخل في شؤونها الداخلية. وينتهك هذا المفهوم الفاسد للسياسة أغراض الأمم المتحدة ومقاصدها وسيادة الدول.

ومن المستصوب إحداث تغيير في سياسة تلك الهيئة يؤدي بها على نحو سليم وبنّاء إلى تعزيز التعاون وحفزه مع الدول الأعضاء التي تطلبه في هذا الصدد. ونميل إلى تفضيل العالمية في عضوية اللجنة أو، إذا لم يتحقق ذلك، إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه.

أما فيما يتعلق بالإرهاب، فندعو إلى إيجاد تعريف مُرض للجميع، يغطي إرهاب الدول ويميز تمييزا واضحا بين الإرهاب ومقاومة الشعوب المشروعة للدكتاتورية أو الغزو أو الاحتلال الأجنبي، بما في ذلك ما يختفي منها على نحو شرير تحت قناع تعددية الأطراف الانتهازية الميسورة.

ويجب أن نحول دون أي محاولة لفرض قرارات على هذه الجمعية. وأولى هذه المحاولات، التي لا تزال رغم وضوحها أكثر من غيرها سرية ولا يعرف عنها الكثير، هي برنامج خارطة الطريق الذي أعرب عنه رئيس الجمعية العامة، وبمقتضاه تدخل التعديلات على هيكل مجلس الأمن بعد مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر. وليس هناك ما يمكن أن يكون أكثر من ذلك تحايلا أو انعداما للمبررات. فهو كمين، مموه بصورة جذابة. كما نرى أنه يجب تنفيذ التغييرات الهيكلية في مجلس الأمن بالتزامن مع تغييرات تؤدي إلى تنفيذ التزامات أعضاء المنظمة حيال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول وشعوب الجنوب أو بعد هذه التغييرات.

وأما فيما يتعلق بنزع السلاح، فنختلف مع نهج الأمين العام بشأن أولوية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وسيظل هدفنا دائما نزع السلاح التام من خلال تدمير تلك الأسلحة.

ونشير إلى أن من دواعي سرورنا أن يوجه لشعوب أفريقيا الشقيقة الاهتمام العاجل الذي تستحقه بسبب المشاكل البالغة الخطورة التي تواجهها، بالرغم من أن تقرير الأمين العام يتجاهل احتياجات البلدان التي يطلق عليها بلدان متوسطة الدخل، والتي تنتمي إليها بلدان أمريكا اللاتينية، وهي بلدان تعاني أيضا من الجوع والفقر والإقصاء الاجتماعي.

وبالنظر إلى اختلال التوازن الباعث على الإحباط الشديد في المقترحات المؤسسية الواردة في تقرير الأمين العام عن التحول داخل المنظمة، نرى أن بلدان وشعوب الجنوب بحاجة إلى اتخاذ موقف مستقل ومسار يعكس معتقداتنا وقدراتنا من أجل تصحيح الاختلال الشديد العمق وغير المبرر الذي يؤثر على مؤسستنا. ويجب أن نفسح المجال لكي ينضج تفكيرنا وأعمالنا، متحررين من أي عجلة أو خوف في مواجهة دعاوى الأقوياء.

وأخيرا، لدينا اقتناع بأن الأمين العام، بكل النوايا الحسنة، قد اتخذ منعطفا خطأ. ولا بد أن يكون الأمر كذلك، لأنه كأحد مواطني بلد من أعضاء الأغلبية في الجمعية العامة، وكشخص كثيرا ما برهن على حسه

الاجتماعي والتزامه إزاء من يعانون من الاستبعاد في أرجاء العالم، فهو الحليف الطبيعي لجميع النضالات الدولية من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أسجل ما تستشعره كندا من أسى لوفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. ورئيس وزرائنا اليوم في الفاتيكان، ينضم إلى القادة من أنحاء العالم إذ تنعى البشرية خسارتها رسول السلام المرموق.

كما أود أن أقدم باسم الكنديين لشعب موناكو مواساتنا وإجلالنا في وفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث هذا الأسبوع. فقد حكم نصف قرن من الزمان بالتزام وحكمة، وترك إرثا من الإنجاز والتقدم.

في أواخر الشهر الماضي، قدم لنا الأمين العام مجموعة جريئة وعملية من المقترحات لتعزيز الأمم المتحدة. وبدأ بذلك عملية إصلاح لن تنجح ما لم يكن لدينا الاستعداد لفهم مواقف الآخرين وتقديم تنازلات حقيقية في مواقفنا نحن. ولن يكون هذا سهلا، فهو ليس بالأمر السهل أبدا، ولكنه يمثل الأمل الحقيقي الوحيد في إحراز نجاح مشترك.

ومن مزايا التكلم عند هذه النقطة التي بلغناها في هذه المجموعة من الجلسات العامة أن كندا قد حظيت بالإنصات لكثير جدا من البيانات ذات الفكر الراجح أدلى بها الآخرون، وسيكون من الضروري الإصغاء للآخرين، والإصغاء بإمعان واحترام، إذا كان لنا في الأشهر المقبلة أن نجد أرضية مشتركة بالنسبة للمسائل الكثيرة المطروحة علينا. وقد أصغت كندا بإمعان بينما أشارت زميلتنا، الممثلة الدائمة لكولومبيا، في بيانها إلى أن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بإظهار الاحترام لآراء جميع الأطراف، عنصر رئيسي في كيفية أداء الأمم المتحدة لوظيفتها على مدى ٦٠ عاما. فلعلنا لا ننسى الآن أهمية توافق الآراء.

ورغم أن تقرير الأمين العام واسع وشامل، لا ينبغي أن نتردد في النظر في الأفكار القيمة الإضافية التي عرضتها الدول الأعضاء خلال البيانات التي ألقيت على مدى اليومين الماضيين. وقد أدلى بعض زملائنا بمداخلات رصينة حول أمور لم تثر في تقرير الأمين العام ولكنها جديرة بإمعان النظر فيها. فتكلم الممثلون الدائمون لإندونيسيا وأوغندا ونيجيريا، على سبيل المثال، بشكل مقنع عن أهمية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه، وعن دوره المحوري في الخطة الاجتماعية والإنمائية، ونتفق معهم في ذلك. وتكلم عدة ممثلين دائمين، منهم ممثلو بيرو والجزائر، عن أهمية نقل التكنولوجيا، وعن أن من لديهم إمكانيات الحصول على التكنولوجيا الحديثة لا بد وأن يجدوا طرقا مناسبة لإطلاع بقية العالم على أدوات المستقبل هذه لكي يمكن الاشتراك في الفرص أيضا، ونتفق معهم.

ينبغي النظر بعناية في تلك المقترحات وغيرها من المقترحات القيمة، ولنعترف قبل كل شيء بأن الأفكار الجيدة والمفيدة ليست حكرا على أي شخص أو بلد. ودعونا نظهر تقبلا للنهج الجديدة والأفكار الجديدة كعلامة مميزة لعملنا.

ولعلي الآن أعرب بإيجاز عن بعض الخواطر بشأن المبادئ الرئيسية التي ينتظم حولها تقرير الأمين العام.

نرحب أولا بما يوجهه الأمين العام من تشديد إلى التنمية في تقريره. ومن المؤكد أن جميع الدول الأعضاء تشترك في نفس الهدف وهو أن تشهد على أرض الواقع نتائج تحدث فارقا حقيقيا في حياة الأشخاص في كل مكان. وترى كندا من المشجع إعادة التأكيد القوية للشراكة من أجل التنمية التي وردت تفاصيلها في توافق آراء مونتيري بوصفها أساسا لتعاوننا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونوافق على أنه يلزم عمل ما هو أكثر من هذا بكثير لكي

تتحقق هذه الأهداف، وأن الوقت أساسي، وأن الأعمال وليس الأقوال هي المطلوب، وأن ما يجري عمله يجب أن يعمل بشكل أفضل حتى يمكن للناس العيش في حرية من العوز. وتعرب كندا عن اهتمامها التام بهذا المشروع التاريخي وعن التزامها الصادق حياله.

ونلاحظ أيضاً أن الأخطار المحدقة بالصحة يمكن أن يكون لها أثر مباشر على الرفاه الاقتصادي للدول وعلى قدرتها على العمل بشكل سليم. والصحة العامة تهم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ولهذا، نرحب باقتراح الأمين العام بشأن استقصاء الأمراض المعدية ورصدها، ونؤيد دعوته إلى اعتماد جمعية الصحة العالمية للقواعد الصحية الدولية في أيار/مايو القادم.

وتؤيد كندا بشدة أيضاً إقرار الأمين العام للعلاقة الوثيقة المتبادلة بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، والتي تندرج بقوة في إطار سيادة القانون. ونرحب بالدعوة إلى تنفيذ توافق آراء أمني جديد يستند إلى هذا الإقرار وإلى الحاجة إلى نظام أمن جماعي للتعامل مع كامل طائفة التهديدات القائمة في عالم اليوم المعقد.

ونؤيد دعوة الأمين العام إلى نهج شامل للأمم المتحدة إزاء الإرهاب والتصديق على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. ويدلل إنجاز مشروع الاتفاقية بشأن الإرهاب النووي الذي تحقق مؤخراً واعتمادها الوشيك على أن بإمكاننا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن تلك المسائل. فلنبنِ على هذا النجاح ولنمضِ قدماً في وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

كما نحث أعضاء مجلس الأمن بشدة على اعتماد مبادئ توجيهية بشأن استخدام القوة، تسهم في تعزيز سلطة المجلس وزيادة فعاليته وشفافيته.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الأعوام الأخيرة، واجهت المنظمة مطلباً متزايداً على الدوام: الاضطلاع ببعثات معقدة لحفظ السلام أو بناء السلام في الدول الخارجة من الصراع. وكان على الأمم المتحدة أن تسعى جاهدة لسد الثغرات القائمة في الانتقال من الصراع إلى التنمية. وكندا تؤيد الاقتراحات الممتازة لتعزيز هياكل الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما سيساعدنا على سد تلك الثغرات. ونشجع الأمين العام على إنشاء مكتب لدعم بناء السلام، ونؤيد إنشاء هيئة لبناء السلام ترتبط ارتباطاً مباشراً بكل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتوصيات المقدمة في ميدان بناء السلام – ولا سيما إنشاء هيئة لبناء السلام – تحظى بتوافق في الآراء بشكل متزايد. ويجب ألا نألوا جهداً لضمان تمكن قادتنا من إعلان إنشاء تلك الهيئة في أيلول/سبتمبر.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن تأييد كندا لمبدأ ”المسؤولية عن الحماية“ لا يخفى على أحد. وفي حقيقة الأمر، فإن رئيس الوزراء بول مارتن جعل تلك المسؤولية محور الخطاب الذي ألقاه من على هذه المنصة في الخريف الماضي (انظرA/59/PV.5). ونؤيد مصادقة الأمين العام على المسؤولية عن الحماية تأييداً كاملاً، ونأمل أن يحذو الزعماء نفس الحذو في أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، أصغينا باهتمام حين أعربت بعض الدول الأعضاء عن القلق أو الحذر حيال تلك المسؤولية. وكندا تحترم ذلك التعبير الصادق عن القلق الذي استمعنا إليه، ونتطلع إلى مناقشات صريحة ومفتوحة مع الزملاء بشأن هذا الموضوع. ونرى أن التقييم الكامل والموضوعي للمسؤولية عن الحماية سوف يستجيب للشواغل المعرب عنها.

وما لم نضمن احترام حقوق الإنسان ونسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، فلن نتمكن من تحقيق أهدافنا المتمثلة في الأمن والتنمية المستدامة. وإذا كان لنا أن نتحرر من الخوف والفاقة، لا بد لنا من حرية العيش بكرامة أيضاً. ويجب أن نبرز التزامنا بحقوق الإنسان في جميع جوانب عمل الأمم المتحدة. وللمساعدة على ذلك، لا بد من إجراء تغييرات هيكلية. وفي هذا الصدد، تعتقد كندا أن حقوق الإنسان ينبغي أن تحتل المكان البارز الذي توخاه لها الميثاق بنص ألفاظه. ولذلك، نؤيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان.

أخيراً، يجب أن نتيح للأمين العام إدخال التغييرات المطلوبة على الطريقة التي تدار بها الأمم المتحدة. ونحن نتفق معه تماماً في أن الأمم المتحدة ”تستطيع، بل ويجب، أن تكون منظمة عالمية تمثيلية وتتحلى بالكفاءة، ومنفتحة ومسؤولة أمام الناس وأمام الحكومات“ (A/59/PV.83، صفحة ٤).

وقبل ستين عاما، وفي ظل حربين مأساويتين، أنشأت شعوب العالم هذه المنظمة على أمل أن تصون السلام وتتلافى المزيد من الصراع. ويعبر ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اللذان اعتمدا بعد ذلك بوقت قصير، عما ساد تلك الحقبة من الآمال والتصميم والمُثُل. والآن، وبعد انقضاء ستين عاماً، فإننا مدعوون إلى إبداء تصميم مماثل من خلال تجديد منظمتنا بطريقة تبقى أمينة مخلصة لمقاصد مؤسسيها. وفي حين أن الكثير قد تغير في السنين التي انقضت منذ إنشاء هذه المنظمة، وإن لم تحقق الأمم المتحدة توقعاتنا دائماً، فإن الآمال والمُثُل التي ألهمت مؤسسيها ما زالت حية اليوم وما زالت ضرورية كعهدها دائماً. وإذ ننتقل إلى العمل الهام الذي ينتظرنا، فلنتعهد بأن ننجز في جيلنا ما أنجزه أولئك في جيلهم، وأن نترك هذا العالم في صورة أفضل وأكثر أمناً مما وجدناه بجهودنا.

السيد بينخو (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسات. إن خريطة الطريق التي رسمها هي تجسيد واضح لرغبته القوية في توجيه الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة بطريقة متأنية ومنفتحة وشفافة وشاملة. وبالنسبة للوفود الصغيرة مثل وفدي، تتيح هذه الجلسات فرصة للمشاركة والإسهام في تلك العملية.

ويود وفد بلادي أن يبدي بعض الملاحظات والآراء بشأن بعض جوانب تقرير الأمين العام (A/59/2005)، فإلى جانب تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، وتقرير مشروع الألفية وإسهامات الدول الأعضاء ومجموعات الدول، يوفر هذا التقرير أساساً طيباً لنا للعمل صوب تحقيق نتائج في أيلول/سبتمبر تلبي متطلبات العصر الحالي وتستجيب لها.

لقد أكد الأمين العام محقاً أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون أمن ولن يكون هناك أمن دون تنمية، وأن التنمية والأمن يعتمدان على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وصلة الترابط بين التنمية والأمن أمر لا يرقى إليه الشك؛ وعليه، لا بد من التعامل مع المسألتين بطريقة منصفة ومتوازنة.

وكما ذكر رئيسا مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز في بيانيهما يوم الأربعاء (انظر A/59/PV.85) – اللذين نؤيدهما – كان يمكن أن يتحقق توازن أفضل في تقرير الأمين العام لو أنه أَولَى مسائل التنمية نفس القدر من الاهتمام الذي أولاه لمسائل الأمن. ولهذا، من المهم أن نضمن ألا تؤدي النتائج التي قد يتمخض عنها مؤتمر

أيلول/سبتمبر إلى اختلال مماثل. وينبغي ألا يغيب عن بالنا الهدف الرئيسي لمؤتمر القمة كما تحدد في القرار ٢٩١/٥٨.

إن المسائل المتصلة بالتنمية تكتسي أهمية رئيسية بالنسبة لبلادي. ووفدي الذي يمثِّل أحد أقل البلدان نمواً، يشعر ببالغ القلق لأن التحديات والمشاكل التي تواجهها تلك البلدان وغيرها من المجموعات المحرومة لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام في تقرير الأمين العام. ولأن أكثر من ربع الدول الأعضاء تندرج تحت هذه الفئة، فإن هدف إقامة نظام عالمي عادل ومنصف لا يمكن تحقيقه دون تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. ووفدي يحدوه الأمل في أن قضية أقل البلدان نمواً ستبرز بشكل كبير فيما سيسفر عنه مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر من نتائج.

ويؤيد وفدي الجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي يخصص للمعونة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونأمل أن تفي البلدان المتقدمة النمو بذلك الجدول الزمني. ونأمل أيضا أن تفي الزيادات المتصاعدة المقترحة حصول أقل البلدان نموا على ٠,٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي لتلك البلدان، حسبما اتفق عليه في برنامج عمل بروكسل.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن ما زالت معروضة علينا لأكثر من عقد، ودارت حولها مناقشات كانت مكثفة وصعبة. وهذا يعكس الأهمية العظيمة التي توليها الدول الأعضاء لعمل مجلس الأمن من ناحية، والحاجة الملحّة لإصلاح مجلس الأمن من ناحية أخرى.

ويرى وفدي أن الحجج التي تساق لأجل الإصلاح تطغى في أهميتها على المصاعب التي تواجه التوصل إلى توافق في الآراء. فإن لم يجر التوصل إلى توافق في الآراء، فسوف نفقد فرصة أخرى، وسيظل الموقف على ما هو عليه الآن. وإزاء هذا السيناريو، يؤيد وفدي دعوة الأمين العام إلى اتخاذ قرار بشأن المسألة قبل مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. ويجب أن تكون كل جوانب إصلاح مجلس الأمن مشمولة، بما فيها أساليب عمل المجلس وتشكيله. ولا يمكن للدول الصغيرة التي لا تأمل أن تكون معنية بالمجلس مباشرة أن تربط أنفسها بعمله إلا إذا اضطلع بعمله بطريقة شفافة وإلاّ إذا أصبح المجلس مسؤولا أمام العضوية كلها.

ويرجع تأييدنا لاتخاذ قرار هذا العام أيضا إلى أننا نفهم أن الإصلاح عملية مستمرة وسيظل من السمات العادية للمداولات في الأمم المتحدة وينطبق هذا بصورة خاصة على مجلس الأمن الذي تراقب كل الدول الأعضاء عمله عن كثب. وينبغي أن يظل أي قرار نتوصل إليه هذا العام عُرضة للمراجعة والمزيد من التطوير. وفي ذلك الصدد، ينبغي إدخال نص للمراجعة في قرارنا هذا العام.

وكما ذكرناه من قبل، يعتقد بلدي أن إصلاح عضوية مجلس الأمن يجب أن يشمل زيادة عضوية في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. ونظرا لغياب أي نموذج بديل أو مقترحات بديلة في الوقت الراهن أمام الجمعية، يرى وفدي أن النموذج ألف الذي تضمّن التقرير سيخدم مصالح عضويتنا بصورة أفضل. ويقضي ذلك النموذج بزيادة فئة العضوية الدائمة لتشمل أعضاء جددا خاصة من العالم النامي، وبذلك تدخل عملية اتخاذ القرار بلدان أكثر تمثيلا للعضوية على نطاق أوسع.

وفي ما يتعلق بفئة العضوية الدائمة، فنحن مقتنعون بأن الهند واليابان، نظرا للمساهمات التي قدمتاها إلى الأمم المتحدة ولقدرتهما على الإسهام بفعالية في عمل المجلس، تستحقان أن تكونا عضوين متمتعين بنفس المزايا والمسؤوليات العائدة إلى العضوية الدائمة الحالية. كما نؤيد عضوية ألمانيا والبرازيل، وكذلك أفريقيا في نفس الفئة.

أما بصدد إصلاح الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، فإن وفدي يود أن يعيد تأكيد وجوب بذل جهود جادة لتنشيط الجمعية العامة، ولاستعادة دورها الهام بوصفها الهيئة العليا للمداولات في الأمم المتحدة. ويجب علينا في ذلك الصدد أن نعمل على ترشيد جدول أعمال الجمعية وأساليب عملها لكي نضمن أن تتمخض مداولاتنا السنوية، عن نتائج مفيدة ومحسوسة. ونظرا للوشائج بين الأمن والتنمية، فمن المحتم أيضا تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بطريقة تسمح باقتسام أفضل للعمل، الأمر الذي يعزز من جديد وبصورة مشتركة أدوار ووظائف هذين الجهازين الرئيسيين.

وبنفس السياق، يجب تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكن يتمكن بصورة فعالة من الاضطلاع بدوره بوصفه الهيئة المركزية لتنسيق السياسات ولتنفيذ الالتزامات من أجل تحقيق الأهداف والأغراض في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي.

السيد أهو – غليلي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أعرب عن تعازيّ الخالصة للمجتمع الدولي الكاثوليكي بمناسبة وفاة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. كما نود أن نعرب عن تعازينا لإمارة موناكو بوفاة صاحب السمو الأمير رينييه الثالث.

بالنيابة عن أقل البلدان نموا، نود أن نهنئ الرئيس أخلص التهنئة على قيامه بتنظيم الاجتماعات الحالية بهذه الصورة من الشفافية والشمولية، شاملا كل الأعضاء، كل باهتماماته الخاصة.

إن تقرير الأمين العام (A/59/2005) المقدم إلى الجمعية لتنظر فيه جريء جدا ويتصف بالتبصر، ويعالج مسائل هامة جدا يواجهها عالمنا اليوم. وننتهز هذه الفرصة لشكر الأمين العام ولتهنئته على مبادرته الجريئة التي ألهمتها الرغبة في إحداث إصلاحات طموحة في الأمم المتحدة لكي نتمكن من تنفيذ برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين.

واليوم تقصر مجموعة أقل البلدان نموا تقييمها للتقرير على مجال التنمية. وكما فعل الأمين العام، فنحن نعترف بأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان مترابطة. ونتفق معه أيضا على أن الدول المتقدمة النمو التي اضطلعت أو تسعى إلى الاضطلاع بمسؤوليات دولية، وخاصة في مجلس الأمن، ينبغي الحكم عليها بإسهاماتها في تحقيق أهداف الأمم المتحدة، وخاصة أهداف التنمية بما في ذلك تقديم ٠,٧ في المائة من إجمالي دخلها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية. وأود هنا أن أؤكد بصورة خاصة على تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

وحينما نتكلم عن التنمية، يكون التركيز على البلدان النامية عموما وأقل البلدان نموا بصورة خاصة، وهي البلدان التي تعترف بها الأمم بوصفها الشريحة الأكثر ضعفا في المجتمع الدولي. ولذا نرحب بحقيقة أن مسألة أقل البلدان نموا أصبحت الآن من أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أخذت الفقرة ١٥ من إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، ورحبت باقتراح عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا، وضعت له مبادئ توجيهية واضحة ومعينة لضمان نجاحه.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيجتمع القادة السياسيون لكل العالم في نيويورك لتقييم التقدم الذي أحرز منذ أن أقرت كل الدول إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي ذلك الوقت، سنتمكن من تقييم التقدم الذي أحرز في مجال التنمية.

ويجب هنا أن أشير إلى إغفال خطير جدا في التقرير يمكن أن يقوض ترابطه المنطقي وعمق تحليلاته بل وحتى أهميته بالنسبة إلى التنمية. فلا يوجد في الواقع أية إشارة محددة إلى التقدم المحرز لأقل البلدان نموا على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، يجب التشديد على أن إعلان بروكسل، الذي انبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، هو الانعكاس المحدد والملموس لالتزامات الألفية التي تم التعهد بها في ما يتعلق بأقل البلدان نموا، وسيظل كذلك.

وفي الحقيقة، ذكرت الدول التي شاركت في المؤتمر العالمي الثالث المعني بأقل البلدان نموا، في إعلان بروكسل، ما يلي:

”وإذ نهتدي بالمبادئ المبينة في إعلان الألفية واعترافه بأن علينا مسؤولية جماعية“ (A/CONF.191/12، الفقرة الرابعة من الديباجة).

ومن ثم، وكما ورد في الفقرة ٥ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، فإن

”البرنامج يقوم على الأهداف الإنمائية الدولية، وعلى التدابير التي تتخذها أقل البلدان نمواً وتدابير الدعم المقابلة من جانب شركائها في التنمية، وعلى القيم والمبادئ والأهداف التي جاءت في إعلان الألفية. وهذه الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، بحسب الاقتضاء، من أهداف الأمم المتحدة، قد أُدرجت في التزامات برنامج العمل“. (A/CONF.191/11)

وكان يُستحسن أن يبّين التقرير بوضوح العلاقة المتبادلة الفعالة والوثيقة الصلة بين الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، نظرا لأن برنامج العمل هو انعكاس محدد للأهداف الإنمائية لأقل البلدان نموا.

ولا تعتقد أقل البلدان نموا أن هناك طريقتين منفصلتين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية – أي أن هناك طريقة للأهداف الإنمائية للألفية ذاتها، وطريقة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا. فنحن نعتقد أن الطريقة الوحيدة دون غيرها التي ينبغي إتباعها في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة إلى أقل البلدان نموا هي تقييم تنفيذ برنامج العمل.

ونتطلع إلى الترحيب بالمبادرات والقرارات الإيجابية التي سيتخذها زعماء العالم السياسيون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لأجل تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً.

وأقل البلدان نموا مستعدة، في ظل تلك الخلفية، لتقديم مساهمتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.